

سر صناعة الإعراب

تأليف

إمام العربيّة أبي الفتْح عُثمان بْن جنّيّ

المتوفى سنة ٣٩٢ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور حسن هنداوي

الأستاذ المساعد في كلّيّة العُلوم العربيّة والاجتماعية

بجامعة الإمام محمد بن سُعود الإسلاميّة

- القصيم -

الجزء الأوّل

دار القلم

دمشق

الطبعة الثانية
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

دار القلم
للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - حلبوني - ص.ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧
بيروت - ص.ب : ١١٣/٦٥٠١ - هاتف : ٣١٦٠٩٣


سر صناعة الإعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وبعد:

فقد شُغفت بآثار ابن جني منذ بضع عشرة سنة يوم كنت طالباً في الجامعة، فقرأت من كتبه: المنصف، والخصائص، والملوكي، والجزء المطبوع من سر صناعة الإعراب، فوجدت الأخير ـ شأن كثير من مؤلفاته ـ ذا طابع فريد، وترتيب بديع، وحزّ في نفسي أن يبقى معظم هذا السِّفْر النفيس مخطوطاً لم ير النور، وكنت كلما سألت عنه أحداً ممن أظن أن عندهم خبراً عنه أجابني قائلاً: الكتاب في المطبعة، أو هو جاهز للطبع منذ سنوات، ولما تصرّمت كل هذه السنون، ولم يصدر ما تبقى من هذا الكتاب، عزمت على تحقيقه، فأشار عليّ إمامُ العربية في دهرنا الأستاذ أحمد راتب النفاخ أن أخرجه كاملاً، فامتثلت لطلبه، وجمعت ما استطعت جمعه من نسخه المخطوطة، وعكفت عليه سنوات حتى خرج على الصورة التي تراها بين يديك.

وقد انصبّ جهدي على متن الكتاب أملاً في أن يخرج على صورة قريبة من الصورة التي وضعها مؤلفه. وقدّمت بين يديه دراسة موجزة عن المؤلف والكتاب، فذكرت فيها نبذة عن أبي الفتح، وحياته العلمية، ومنزلته بين أئمة العربية، وموضوع الكتاب، وسبب تأليفه، وعنوانه، وأهميته، ومنهج ابن جنّي في تأليفه. وختمت ذلك بوصف للنسخ المخطوطة التي اعتمدت عليها، وبيان المنهج الذي اتبعته في التحقيق. ولم أعرج على مذهب ابن جني وموقفه من أصول هذه الصناعة؛ لأنني أشبعت القول في ذلك في بحثي

«مناهج العلماء في علم الصرف واتجاهاتها في القرنين الثالث والرابع للهجرة» الذي نلت به درجة الدكتوراه، وكنت قد رجعت حينئذ إلى كل ما كَتَبَ مما وصلت إليه يذي مطبوعاً ومخطوطاً، فأغناني ذلك عن إعادته هنا.

والله أسأل أن ينفع بهذا الكتاب الثمين، ويجعل عملي فيه خالصاً لوجهه الكريم، ويرزقني الإخلاص في القول والعمل، إنه سميع مجيب.

المحقق

د. حسن هنداوي

الدراسة

المؤلف:

هو أبو الفتح عثمان بن جِنّي[1] المَوْصلي النحوي اللغوي[2]. وأبوه (كِنّيْ) كان عبداً رومياً مملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي[3]. وفي شعر أبي الفتح ما يؤكد أن أصله رومي، فقد قال:[4]

فإن أُصبحْ بلا نَسَبٍ ... فعلمي في الورى نسبي
على أني أؤُول إلى ... قُروم سادةٍ نُجُب
قَياصرةٍ إذا نَطقوا ... أرمَّ الدهرُ ذو الخُطَب
أُولاكَ دعا النبيُّ لهم ... كفى شرفاً دعاءُ نَبي

ولم يعرف تاريخ ميلاده، فقيل إنه ولد بالموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة[5]، وقيل: قبل الثلاثمائة[6]، وهذا مستبعد لأنه لم يرو أنه عُمِّر

---

(١) جِنّي: بكسر الجيم وتشديد النون، وبعدها ياء، وهو معرب: كِنِّي.

(٢) إنباه الرواة ٢: ٣٣٥ ووفيات الأعيان ٣: ٢٤٦، ٢٤٨، وشذرات الذهب ٣: ١٤٠ والبلغة ص ١٣٧ وبغية الوعاة ٢: ١٣٢.

(٣) تاريخ بغداد ١١: ٣١١ وإنباه الرواة ٢: ٣٣٥ والبلغة ص ١٣٧ ووفيات الأعيان ٣: ٢٤٦ وشذرات الذهب ٣: ١٤٠ ومعجم الأدباء ١٢: ٨١.

(٤) معجم الأدباء ١٢: ٨٣.

(٥) معجم الأدباء ١٢: ٨٣ ووفيات الأعيان ٣: ٢٤٨ وبغية الوعاة ٢: ١٣٢.

(٦) شذرات الذهب ٣: ١٤١.

طويلاً. وقيل: إن ولادته كانت في بدء العصر العباسي الثاني حين استولى بنو بويه على بغداد سنة ٣٣٤هـ[١]. وهذا بعيد أيضاً؛ لأن أبا الفتح صحب أبا علي الفارسي أربعين سنة كما سنرى، وأبو علي توفي سنة ٣٧٧هـ.

وكانت وفاته ببغداد لليلتين بقيتا من صفر سنة ٣٩٢هـ في خلافة القادر[٢]. وقيل: توفي سنة ٣٧٢هـ[٣]. وهذا سهو، أو تحريف، أو خطأ مطبعي؛ فإن شيخه أبا علي توفي سنة ٣٧٧هـ، وقد عاش ابن جني بعد شيخه، وتصدَّر مكانه ببغداد للإقراء. وقيل: توفي سنة ٣٩٣هـ[٤]. وهذا خلاف ما في معظم كتب الطبقات. وقيل: توفي في الثامن عشر من صفر سنة ٣٩٢هـ[٥].

وكان له ثلاثة أولاد، هم: «علي وعال وعلاء، وكلهم أدباء فضلاء قد خرّجهم والدهم، وحسّن خطوطهم، فهم معدودون في الصحيحي الضبط، وحسني الخط»[٦].

ويروى أنه كان «ممتَّعاً بإحدى عينيه»[٧]، ويدل على ذلك الأبيات التالية التي قالها في عتاب صديق له[٨]:

صدودك عني ولا ذنب لي	دليلٌ على نيةٍ فاسدهْ
فقد ـ وحياتك مما بكيتُ ـ	خشيتُ على عيني الواحده
ولولا مخافة ألا أراك	لما كان في تركها فائده

---

(١) مقدمة الجزء الأول المطبوع من سر صناعة الإعراب ص ٣١.

(٢) معجم الأدباء ١٢: ٨٣ وتاريخ العلماء النحويين ص ٢٥ وتاريخ بغداد ١١: ٣١٢ ووفيات الأعيان ٣: ٢٤٨ وشذرات الذهب ٣: ١٤٠ وبغية الوعاة ٢: ١٣٢.

(٣) إنباه الرواة ٢: ٣٣٦.

(٤) البلغة ص ١٣٨.

(٥) شذرات الذهب ٣: ١٤١.

(٦) معجم الأدباء ١٢: ٩١.

(٧) أي: أعور. معجم الأدباء ١٢: ٩٠ والبلغة ص ١٣٧ وبغية الوعاة ٢: ١٣٢.

(٨) معجم الأدباء ١٢: ٩٠.

حياته العلمية:

كانت بغداد في القرن الرابع الهجري حاضرة العالم الإسلامي، يفد إليها طلاب العلم وشُداة المعرفة من كل مكان، ويؤمّها العلماء الأعلام الذين ازدحمت بهم بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية آنذاك، فتخرّج على أيديهم الطلاب في مختلف فنون العلم من تفسير وحديث وفقه وتوحيد ونحو وأدب وغيرها. وإذا ألقينا نظرة في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي تملكّنا العجب، واستولت علينا الدهشة لكثرة من نرى ممن درّس ببغداد أو أقام فيها أو اجتاز بها من العلماء والتلاميذ.

في ذلك الجو الذي كان يعبق بأريج العلم، ويزخر بالأئمة الأعلام، نشأ الألمعي أبو الفتح بن جني، فألفى بين يديه ثروة ضخمة من تراث أسلافه في علوم العربية، فعكف على دراستها، ونهل منها وعلّ، وقرأها على أساتيذ كان يشار إليهم بالبنان في القرن الرابع الهجري، فتتلمذ على كثيرين منهم، ومن أشهر شيوخه أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم[1]، فقد قرأ عليه مجالس ثعلب كما يتضح من قوله: «وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن، عن أحمد بن يحيى، قال: قال أبو عثمان ـ يعني المازني ـ في قول الشاعر:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

إنما تدخل الباء على الفاعل، وهذا شاذ. . . وقرأت عليه أيضاً عنه:

إذا لاقيت قوماً فاسأليهم كفى قوماً بصاحبهم خبيرا»[2]

ومثله قوله: «أخبرني بذلك محمد بن الحسن قراءة عليه عن أحمد ابن يحيى أن الكسائي حكى ذلك عنهم»[3].

كما قرأ على أبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني صاحب كتاب الأغاني المشهور، قال أبو الفتح: «وقرأت على أبي الفرج علي بن الحسين،

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ١٣٥، ١٤٢، ١٥٥، ١٦٠، ١٦١، ١٦٦، ٢٠٦ وغيرها.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ١٤٢.

عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي عن محمد بن حبيب لكثير. . . »[1].

وقال أيضاً: «قرأت على أبي الفرج عن أبي عبد الله اليزيدي للجران»[2].

وأكثر من أخذ عنهم ابن جني هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ، فقد صحبه أبو الفتح «أربعين سنة[3]، وكان السبب في صحبته له أن أبا علي اجتاز بالموصل، فمرّ بالجامع وأبو الفتح في حلقة يقرىء النحو وهو شاب، فسأله أبو علي عن مسألة في التصريف، فقصّر فيها، فقال له أبو علي: زبّبت وأنت حصرم، فسأل عنه، فقيل له: هذا أبو علي الفارسي، فلزمه من يومئذ»[4]، «وتبعه في أسفاره وخلا به في مقامه، واستملى منه، وأخذ عنه، وصنّف في زمانه، ووقف أبو علي على تصانيفه واستجادها»[5].

ومن الكتب التي قرأها عليه كتاب سيبويه[6]، ونوادر أبي زيد[7]، وكتاب الهمز له أيضاً[8]، وكتاب التصريف للأخفش الأوسط[9]، وكتاب التصريف لأبي عثمان المازني[10]، وكتاب الإبدال لابن السكيت[11]، وبعض

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٧٤.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٢٠٢.

(٣) معجم الأدباء ١٢: ٩٠ والبلغة ص ١٣٧ وبغية الوعاة ٢: ١٣٢.

(٤) معجم الأدباء ١٢: ٩٠ ـ ٩١ وبغية الوعاة ٢: ١٣٢. وفي وفيات الأعيان ٣: ٢٤٦ أن أبا الفتح قرأ على أبي علي، ثم فارقه، وقعد للإقراء، فاجتاز به أبو علي، فرآه في حلقته والناس حوله يشتغلون عليه، فقال له: زببت وأنت حصرم، فترك حلقته وتبعه ولزمه.

(٥) إنباه الرواة ٢: ٣٣٦.

(٦) سر صناعة الإعراب ص ٥٤٦ وتاريخ العلماء النحويين ص ٢٤.

(٧) سر صناعة الإعراب ص ٧٧، ٥٦٢ وانظر فهرس الكتب في آخر سر صناعة الإعراب.

(٨) سر صناعة الإعراب ص ٧٢٢.

(٩) سر صناعة الإعراب ص ٧٥١، ٧٥٢.

(١٠) المنصف ١: ٦ وسر صناعة الإعراب ص ٩٨ وانظر أيضاً فهرس الكتب في آخره.

(١١) ويسمى أيضاً: القلب والإبدال. انظر سر صناعة الإعراب ص ٢٣٩، ٥٥٣.

كتب الأصمعي[١]. وقرأ كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت على غير أبي علي[٢].

وكان إذا ابتعد عن شيخه كتب إليه يسأله عما يعنّ له، فيجيبه أبو علي، كقوله: «وكتب إليّ أبو علي من حلب في جواب شيء سألته عنه»[٣].

وكانت بينه وبين الشاعر أبي الطيب المتنبي صحبة، فقد كان يحضر بحلب عنده كثيراً، ويناظره في شيء من النحو، من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره أنفة وإكباراً لنفسه، كما قال ياقوت[٤]، وروي أنه «قد قرأ الديوان على صاحبه»[٥]. ونراه يذكره في كتبه باسم «شاعرنا»[٦].

وقد طوّف ابن جني في البلاد، وتنقل بين مراكز الحضارة الإسلامية آنذاك، فأقام في الموصل، وفي حلب، وفي واسط، وانتهى به التطواف إلى بغداد، فاتخذها مقراً له، «فلما مات أبو علي تصدر أبو الفتح في مجلسه ببغداد»[٧]، فسكنها، «ودرّس بها العلم إلى أن مات»[٨].

وخدم ابن جني «البيت البويهي: عضد الدولة، وولده صمصام الدولة، وولده شرف الدولة، وولده بهاء الدولة، وفي زمانه مات. وكان يلازمهم في دورهم، ويباتهم»[٩].

وقيل: إنه كان «يقول الشعر، ويجيد نظمه»[١٠]؛ وأن له أشعاراً

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٦٩٠.
(٢) سر صناعة الإعراب ص ٢٣٩.
(٣) سر صناعة الإعراب ص ٥٦٢.
(٤) معجم الأدباء ١٢: ٨٩.
(٥) شذرات الذهب ٣: ١٤٠ - ١٤١.
(٦) انظر على سبيل المثال: الخصائص ١: ٢٤، ٢٣٩، و٢: ٤٠٣ و٣: ٢٤١.
(٧) معجم الأدباء ١٢: ٩١.
(٨) تاريخ بغداد ١١: ٣١٢ وإنباه الرواة ٢: ٣٣٦.
(٩) إنباه الرواة ٢: ٣٤٠.
(١٠) تاريخ بغداد ١١: ٣١١.

حسنة[١]، وله قصيدة طويلة رثى بها المتنبي[٢]، وله أيضاً قصيدة أخرى طويلة[٣]، ومقطوعات في عدة موضوعات[٤].

وما دام أبو الفتح قد تصدر بعد شيخه في مجلسه للإقراء، وسدّ الفراغ الذي خلفه أستاذه، فمن البديهي أن يكثر طلابه، ويزداد عدد المشتغلين عليه، فقد تلقى عنه علوم العربية عدد جمّ من التلاميذ، ومن أشهر من أخذوا عنه أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي الضرير المتوفى سنة ٤٤٢هـ[٥]. وأبو أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمد البصري اللغوي المتوفى سنة ٤٠٥هـ[٦]، وأبو الحسن علي بن عبيد الله بن عبد الغفار السمسمي المتوفى سنة ٤١٥هـ[٧].

هذه الحياة الحافلة بالدرس والتدريس، وتلك الثروة الطائلة التي كانت بين يدي ابن جني، وأولئك الأئمة الأعلام الذين تلقى عنهم ولازمهم، بالإضافة إلى ذهنه المتوقد، وذكائه النادر، وملاحظته الدقيقة، وقدرته العجيبة على الاستيعاب، كل تلك الأشياء أسهمت إلى حدّ بعيد في تكوينه العلمي، وليس بمستغرب على من منحه الله هذه الأدوات أن يكون عالماً متقناً متمكناً متفنناً، وإذا تذكرنا أن سبب ملازمة أبي الفتح لأستاذه الذائع الصيت أبي علي الفارسي، إنما يرجع إلى مسألة تصريفية قصّر فيها، فلن نعجب أن يمهر في هذا العلم، ويتقنه إتقاناً ليس لغيره ممن أخذوا من هذا العلم بنصيب أو سبروا غوره، وصنفوا فيه، فقد كانت قولة شيخه له حين سأله عن مسألة في

---

(١) وفيات الأعيان ٣: ٢٤٦.

(٢) دمية القصر ص ١٤٨١ - ١٤٨٥ وإنباه الرواة ٢: ٣٣٨ - ٣٣٩ ووفيات الأعيان ٣: ٢٤٧ ومعجم الأدباء ١٢: ٨٦ - ٨٩.

(٣) انظرها في معجم الأدباء ١٢: ٩٦ - ١٠١.

(٤) انظرها في يتيمة الدهر ١: ١٢٤ - ١٢٥ وتاريخ بغداد ١١: ٣١١ - ٣١٢ وإنباه الرواة ٢: ٣٣٥ - ٣٣٦ ووفيات الأعيان ٣: ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٥) معجم الأدباء ١٦: ٥٧ - ٥٨ وبغية الوعاة ٢: ٢١٧.

(٦) إنباه الرواة ٢: ١٧٥ - ١٧٦.

(٧) إنباه الرواة ٢: ٢٨٨ ومعجم الأدباء ١٤: ٥٨ - ٦١ وبغية الوعاة ٢: ١٧٨.

التصريف فلم يحسن الجواب: «زبّبت وأنت حصرم»[1] ناراً ألهبت حماسه، ودفعته إلى هجر التدريس ليعود تلميذاً يطلب العلم من جديد على يدي إمام يعدّ جبلاً في الإعراب والتصريف، وقلما تجد معلماً يفعل ذلك.

وقد عرف المتقدمون المنزلة السامقة التي تسنم ذروتها أبو الفتح في هذا الفن، فأقروا له بالإمامة فيه، فقالوا: «واعتنى بالتصريف، فما أحد أعلم منه به، ولا أقوم بأصوله وفروعه، ولا أحسن أحد إحسانه في تصنيفه»[2]. وقال فيه بعضهم: «من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنّف في ذلك كتباً أَبَرَّ بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلم أحد في التصريف أدق كلاماً منه»[3]. ويتجاوز ثناؤهم عليه ميدان علم التصريف، فيعترفون له بالأستاذية في بقية علوم العربية، فقد كان ـ رحمه الله ـ إماماً في علوم: الأصوات، والاشتقاق، والإعراب، واللغة، والأدب، والنقد أيضاً، قال الباخرزي: «ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له، فقد وقع منها على ثمرة الغراب، ولا سيما في علم الإعراب»[4].

وقال الثعالبي: «هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب، وصحب أبا الطيب دهراً طويلاً، وشرح شعره، ونبّه على معانيه وإعرابه، وكان الشعر أقل خلاله، لعظم قدره وارتفاع حاله»[5].

وهو عند الفيروزآبادي «الإمام الأوحد البارع المقدم»[6]، وقد نص ابن خلِّكان على أنه «كان إماماً في العربية»[7]، «وكان المتنبي يقول في أبي الفتح: هذا

---

(١) وفيات الأعيان ٣: ٢٤٦ ومعجم الأدباء ١٢: ٩١ وبغية الوعاة ٢: ١٣٢.
(٢) معجم الأدباء ١٢: ٩١ وبغية الوعاة ٢: ١٣٢.
(٣) معجم الأدباء ١٢: ٨١ ـ ٨٣.
(٤) دمية القصر ص ١٤٨١ وإنباه الرواة ٢: ٣٣٨ ومعجم الأدباء ١٢: ٨٥.
(٥) يتيمة الدهر ١: ١٢٤.
(٦) البلغة ص ١٣٧.
(٧) وفيات الأعيان ٣: ٢٤٦.

رجل لا يعرف قدره كثير من الناس»[1] وقال فيه أيضاً: «ابن جني أعرف بشعري مني»[2].

وهذه الأقوال غير مستكثرة على أبي الفتح، فإنه لا يعرفه حق المعرفة، ولا يقدّره حق قدره، إلّا من وقف على آثاره من المتخصصين في علوم العربية، فقد رحل عثمان عن الدنيا مخلفاً لمن بعده ثروة نفيسة في مختلف فنون المعرفة، فقد بحث موضوعات على نحو لم نعهده لدى أسلافه ومعاصريه. وليس غرضي في هذا الموضع سرد عنوانات مصنفاته والإشارة إلى كتب الطبقات التي ذكرتها، واستعراض فهارس المخطوطات التي حددت أماكن وجودها في مكتبات العالم، فقد كفاني مؤونة ذلك الأستاذ محمد علي النجار، حيث تتبعها في مقدمة كتاب الخصائص لابن جني، وجاء بعده الدكتور فاضل صالح السامرائي، فعرضها في كتابه (ابن جني النحوي) ونصّ على أسماء المكتبات التي تحتفظ بنسخ مما سلم منها من الكوارث والنكبات، واهتُدي إلى موضعه. وحسبي هنا الإشارة إلى أهم ما صنف إمام العربية مما طبع أو ما يزال مخطوطاً. وقبل أن أبدأ بذلك أحبّ أن أنبّه إلى أحد كتب الشيخ الذي أغفلته كتب الترجمات قديماً، وأؤكد ما ذكره بروكلمان من نسبة الكتاب إليه، فقد أشار إلى أن لأبي الفتح كتاباً باسم «شرح الإيضاح» يعني الإيضاح العضدي لشيخه أبي علي الفارسي، وأن منه نسخة في مكتبة شهيد علي باشا في إستانبول رقمها ٩٣٠[3]. وقد عثرت على نص في أحد كتب النحو من القرن السابع الهجري، وفيه نسبة كتاب لابن جني بهذا العنوان، قال الزنجاني الذي عاش في القرن السابع في زيادة نون التوكيد في النفي: «وحُكي أن ابن جني مثّله في شرح الإيضاح بقوله تعالى: واتقوا فتنة لا تُصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصة»[4].

---

(١) معجم الأدباء ١٢: ٨٩، ١٠٢.

(٢) شذرات الذهب ٣: ١٤١.

(٣) تاريخ الأدب العربي ٢: ١٩١ ـ الترجمة العربية.

(٤) الكافي شرح الهادي للزنجاني ص ٤٢١ ـ مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٦٦ نحو م، والنسخة بخط المصنف. وقد قام الدكتور محمود فجال بتحقيق قسم النحو من هذا الكتاب، =

فقوله «وحُكي....» يدل على أن الرجل لم يقف عليه، وإنما نقل هذا إليه أو قرأه في كتاب نقله مؤلفه من شرح الإيضاح. وقد كان من عادة ابن جني أن يحيل في كتبه على ما سبق تفصيله من المسائل في الكتب التي صنفها قبل ذلك، ولم أجد ذكراً لهذا الكتاب في كتب أبي الفتح، وربما يرجع السبب في إغفاله ذكره إلى كونه آخر ما صنّف.

وأهم كتب أبي الفتح: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمنصف في شرح تصريف المازني، والفسر في شرح ديوان المتنبي، والتنبيه في شرح مشكلات الحماسة، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وشرح الإيضاح. وقد طبعت هذه الكتب ما عدا شرح الإيضاح الذي لا يزال مخطوطاً، والتنبيه الذي حُقِّق للحصول على رسالة الماجستير، ولم يطبع بعد، وسر صناعة الإعراب الذي ننشره اليوم كاملاً.

وله كتب أخرى دون هذه في المنزلة، وقد طبع منها: تفسير أرجوزة أبي نواس، والتصريف الملوكي، والمبهج في اشتقاق أسماء شعراء الحماسة، ومختصر القوافي، والتمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، واللمع، وعقود الهمز، والمقتضب، والمذكر والمؤنث، وما يحتاج إليه الكاتب، وغيرها.

هذه التصانيف العجيبة البديعة اضطرت كل من كتب عنه أن يعترف بفضله، ويثني عليه وعلى مؤلفاته، ومما قيل فيه: «ومن تأمل مصنفاته وقع على بعض صفاته»[1]، وقال آخر: «صاحب التصانيف البديعة في علم الأدب»[2]، وهو عند آخر «ذو التصانيف المشهورة والاختراعات العجيبة»[3]. و«له كتب مصنفة في علوم النحو أبدع فيها وأحسن»[4]. وقد صنّف في زمان

= وحصل به على درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر بالقاهرة سنة ١٩٧٨. ونص الزنجاني هذا مذكور في ص ١٣٠٣ من رسالة الدكتور فجال.

(١) دمية القصر ص ١٤٨١ وإنباه الرواة ٢: ٣٣٨ ومعجم الأدباء ١٢: ٨٥.

(٢) إنباه الرواة ٢: ٣٣٥.

(٣) البلغة ص ١٣٧.

(٤) تاريخ بغداد ١١: ٣١١.

شيخه أبي علي «ووقف أبو علي على تصانيفه واستجادها»[1]. ويرى بعضهم أنه لم يحسن «أحد إحسانه في تصنيفه»[2] ووصف أيضاً بأنه صنّف «كتباً أَبَرَّ بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين»[3].

وقد كان أبو الفتح ـ ولا يزال ـ جديراً بهذا الثناء، وهو أهل لأكثر منه، والحق أن من وقف على مصنفاته أدرك بعض صفاته، فهو الإمام الذي لم يُرَ مثله في علوم العربية.

(١) إنباه الرواة ٢ : ٣٣٦.
(٢) معجم الأدباء ١٢ : ٩٠ ـ ٩١ وبغية الوعاة ٢ : ١٣٢.
(٣) معجم الأدباء ١٢ : ٨١ ـ ٨٢.

الكِتَابُ

موضوعه:

نص ابن جني في مقدمته على أن الرجل صاحب المنزلة الرفيعة الـذي طلب منه أن يصنّف لـه هذا الكتـاب، حدّد لـه موضـوعه حين رسم له أن يضع «كتاباً يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم، وأحوال كل حرف منها، وكيف مواقعه في كلام العرب»[1]، فاستجاب أبو الفتح لطلبه، واتبع ما رسم، وانتهى إلى ما أراد، بعد أن وضع بين يدي كتابه وطاءة ذكر فيها أحوال الحروف في مخارجها ومدارجها، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها ورخوها، وصحيحها ومعتلها، وغير ذلك من أجناسها، وذكر فرق ما بين الحركة والحرف، وأين محل الحركة من الحرف، والحروف التي هي فروع مستحسنة، والحروف التي هي فروع مستقبحة، وغير ذلك مما يتعلق بها. وبعد أن أتى على هذه المقدمة، أفرد لكل حرف من حروف العربية التسعة والعشرين باباً، ذكر فيه أحواله وتصرفه في الكلام، من أصليته وزيادته، وصحته وعلته، وقلبه إلى غيره، وقلب غيره إليه[2].

وقد وفى بوعده هذا، وزاد عليه بأن عقد في آخر الكتاب بعد أن انتهى من دراسة حرف الياء ثلاثةَ فصول، خصّص الأول منها للبحث في تصريف

(١) سر صناعة الإعراب ص ٣.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٤ ـ ٥.

حروف المعجم واشتقاقها وجمعها[1]. وبحث في الثاني مذهب العرب في مزج الحروف بعضها ببعض، وما يجوز من ذلك، وما يمتنع، وما يحسن، وما يقبح، وما يصح[2]. وتناول في الثالث إفراد الحروف في الأمر ونظمها على المألوف من استعمال حروف المعجم[3].

كما نصّ على مراده بحروف المعجم التي جعلها موضوع الكتاب بقوله «وليس غرضنا في هذا الكتاب ذكرَ هذه الحروف مؤلفة؛ لأن ذلك كان يقود إلى استيعاب جميع اللغة، وهذا مما يطول جداً، وليس عليه عقدنا هذا الكتاب. وإنما الغرض فيه ذكر أحوال هذه الحروف مفردة، أو منتزعة من أبنية الكلم التي هي مصوغة فيها لما يخصها من القول في أنفسها»[4].

فموضوع الكتاب منصب على ما يسمى بحروف المباني دون حروف المعاني، على أن هذا لم يمنعه من التعرض لحروف المعاني المفردة كما سنرى فيما نستقبل من حديثنا عن هذا السفر النفيس.

وقد يظن من يدرس مقدمة المؤلف لكتابه أن هذا الكتاب دراسة صوتية لحروف العربية. وهذا أمر بدهي فطن له ابن جني، ذلك أن دراسة التصريف تقوم بالدرجة الأولى على علم الصوتيات، ومن يدرس الظواهر التصريفية ينبغي عليه أن يلجأ إلى ما يقدمه له علم الأصوات لتفسير الظواهر التي جعلها موضوع بحثه. ولذا قدّم المؤلف لكتابه بمقدمة درس فيها أصوات العربية لئلا يحتاج إلى تكرار ذلك كلما حلّل قضية لغوية أو تصريفية في ثنايا أبواب كتابه الكبير، ولكن هذا لا يعني بحال من الأحوال أن الكتاب مقصور على علم الأصوات، فموضوع الكتاب الأساسي هو حروف المعجم، وقد ذكرنا منذ قليل أنه كشف النقاب عن الجوانب التي سيتناول من خلالها هذه الحروف،

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٧٨١ ـ ٨١٠.
(٢) نفسه ص ٨١١ ـ ٨٢٠.
(٣) نفسه ص ٨٢١ ـ ٨٣٢.
(٤) نفسه ص ٥.

فهو سيبحثها من حيث أصالتها وزيادتها، وإبدالها وإعلالها، وهذه أهم مباحث علم التصريف.

نستطيع بعد هذه العجالة أن نقرر أن الموضوع الرئيس للكتاب هو الدراسة التصريفية لحروف المعجم، وأن ما عدا ذلك مما اشتمل عليه من مسائل، إنما هي خادمة للموضوع الأساسي كالدراسة الصوتية، أو اقتضتها ضرورة البحث، كحديثه عن بعض قضايا الاشتقاق والعروض، أو كان بينها وبين الموضوع الأصلي رابطة ما كتعرضه لحروف المعاني المفردة، أو استطرد إليها استطراداً كبعض المسائل التي سنعرض لها في الفقرات التالية.

سبب تأليفه:

وإذا بحثنا عن الداعي إلى وضع هذا الكتاب رأينا المؤلف يستهل مصنفه بتبيانه، ذلك أن رجلاً ذا منزلة عالية في عصره هو الذي طلب منه ذلك، ولم يذكر أبو الفتح ما يدل على اسم هذا الرجل، واكتفى بوصفه بمناصرة العلم وأهله اقتفاء لآثار أسلافه الغر الأطايب. وقد نظرت في كتب الأدب والطبقات، فلم أهتد إلى الوقوف على اسمه، لكن أثبت على الصفحة الأولى من نسخة شهيد علي باشا ما نصه: «كتاب سر صناعة الإعراب، صنعة الشيخ أبي الفتح عثمان بن جني النحوي رحمه الله، إلى أبي بكر عبد الواحد بن عُرْس بن فهد بن أحمد الأزدي» ولا أدري أين وقف الناسخ على هذا. ولم أعثر على ترجمة لعبد الواحد المذكور، ويبدو أنه كان من أعيان الموصل؛ لأن بني فهد عرب من الأزد، وكان لهم رياسة وسلطة في الموصل، وإليهم ينتهي نسب (جنّي) والد عثمان، نسبة ولاء، فقد رأينا أنه كان مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي، وبمقارنة الاسمين نرجح أن يكون عبدُ الواحد ابنَ أخي سليمان بن فهد مولى (جنّي)، وقد كان شيخ هذه الأسرة فهد بن أحمد الأزدي من سادة الموصل، وذكره ابن الأثير فيمن مات سنة ٢٨٧هـ. ولم أهتدِ إلى أثر لعبد الواحد الذي صنف له الكتاب.

عنوانه:

اشتهر الكتاب بـ «سر صناعة الإعراب» وهو الاسم الذي أُثبت على

الصفحة الأولى من نسخة شهيد علي باشا، ونسخة المكتبة الأزهرية التي اعتمد عليها محققو الجزء الأول، وبه صدر الجزء المذكور، وكذا في تاريخ العلماء النحويين ص ٢٤. ووسم بـ «سر الصناعة» في بقية النسخ التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب، ونسخة دار الكتب المصرية، ونسخة الشنقيطي، ونسخة دار الكتب المصرية المنقولة عن نسخة شيخ الإسلام عارف حكمت. وفي آخر الكتاب ما نصه: «هذا آخر كتابنا الموسوم بسر الصناعة» وبهـذه السمة ذكـر في الجنى الداني ص ١٣٧ ومغني اللبيب ص ٦٣١ وتاريخ بغداد ١١: ٣١١ وإنباه الرواة ٢: ٣٣٦ ووفيات الأعيان ٣: ٢٤٧ ومعجم الأدباء ١٢: ١٠٩ وشذرات الذهب ٣: ١٤٠ وبغية الوعاة ٢: ١٣٢ وكشف الظنون ص ٩٨٨ والخزانة ٤: ٣٣١ وفي مواضع أخرى كثيرة في الخزانة وشرح أبيات مغني اللبيب وشرح شواهد شرح الشافية. فأيّ العنوانين من وضع المؤلف؟.

قبل أن نشرع في شرح وجهة نظرنا في هذا الأمر نحب أن نذكر ما قيل فيه، فقد ذهب محققو الجزء الأول إلى أن ابن جني سمّاه «سر صناعة الإعراب» فقالوا: «كما أننا نلمح في تسمية الكتاب (سر صناعة الإعراب) مجافاة لهذا الغرض الذي أفصحت عنه المقدمة، وهو أن يكون التأليف خاصاً بحروف المعجم، ولعل هذا هو السر في أن الكتاب قد اشتهر عند بعض الباحثين باسم (سر الصناعة) حسب، ولو اقتصر المؤلف في التسمية على ذلك لكانت تسمية حسنة، ولم يورد عليه مثل هذا الاعتراض، ويكون المفهوم من عنوان الكتاب أنه يكشف عن أسرار تأليف الكلمات من الحروف من جمال أو قبح، وتفسير ظواهر الإعلال والإبدال والإدغام والتسهيل.

ولكن لو اكتفى في التسمية بـ (سر الصناعة) فقد يثير هذا الاسم في عقل القارىء معنى لا يريده ابن جني، فقد اشتهر بين القدماء إطلاق لفظي (الصناعة) و (الصنعة) على عمل الكيمياء، وهو لفظ كان يكتنفه في القرن الرابع كثير من الغموض والشبهات، ويدخل في مضمونه شيء من معنى السحر والدجل، وما إلى ذلك مما لا يحب ابن جني أن ينسب إليه، فإذا

أضيفت (الصناعة) إلى (الإعراب) بـرىء التـأليف والمؤلف من التهم والغموض»[1].

وهذا قول مرسل لا دليل عليه، وما إخال أن شيئاً من ذلك كان يدور في ذهن ابن جني وهو يختار اسماً لمصنفه، إذ لم يُشر أحد إلى هذه القضية، ومؤلفه أولى الناس بذلك، فقد كان مولعاً بالتعليل، لا يدع شعاعاً من الشك يتسلل إلى ذهن القارىء، فهو يحلل ويعلّل ويوضّح المعنى الذي قد يلتبس على الناظر في كتبه، فهل يليق به أن يسم كتاباً فريداً من كتبه باسم لا يعبر عن مضمونه تعبيراً دقيقاً!.

ومن الأدلة لنا في ذلك أن أبا الفتح كان يذكره تارة بـ«سر صناعة الإعراب» كما في المحتسب ١: ٣٩ والخصائص ٣: ٩٥، وتارة يطلق عليه «سر الصناعة» كما في الخصائص ٢: ٨٤، ٢٩٧ والمحتسب ١: ٦٢. وليس في هذا مأخذ على شيخ العربية، فعندي أن اشتهاره بـ«سر الصناعة» إنما يدخل في باب الاختصار، ولا يعني ذلك أبداً أنه أدرك أن العنوان لا يصدق على ما ضمّنه كتابه صدقاً تاماً، فعدل عن التسمية الأولى إلى الثانية. ولم ينص أحد من الذين أوردوه باسم «سر الصناعة» على أن في العنوان خللاً، وأن ذلك دفعهم إلى تغييره، فقد كان القوم على درجة كبيرة من الفهم والتحقيق. واختصار أسماء المؤلفات أمر مشهور بين العلماء وطلبة العلم، فنحن الآن نطلق على «خزانة الأدب»: «الخزانة»، ونسمي «تاج اللغة وصحاح العربية»: «الصحاح»، ونقول «اللسان» ونريد به «لسان العرب»، واشتهر بيننا «تاج العروس» باسم «التاج» كما عرف «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» بـ«المغني» ونحو ذلك كثير جداً.

وأما ما ذهب إليه الأساتيذ من أن ابن جني لو اقتصر في التسمية على «سر الصناعة» لكانت تسمية حسنة، ولما اعترض عليه، فهو مذهب غير سديد، وقول فيه مجافاة لمضمون الكتاب، وليست المجافاة في العنوان الذي اختاره المصنف كما زعموا، والدليل على ذلك أمران:

---

(١) مقدمة الجزء الأول المطبوع سنة ١٩٥٤م ص ١٢.

الأول: أن المؤلف لو عنون كتابه بـ «سر الصناعة» لما عرف منه أي صناعة يريد.

والثاني: سنذكره بعد قليل عند حديثنا عن وجهة نظر الدكتور محمد أسعد طلس في هذه القضية.

وأما قولهم إن المؤلف أضاف كلمة «الإعراب» ليسلم التأليف والمؤلف من التهم والغموض، فلم يوردوا أية حجة تكون برهاناً على صحة هذه الدعوى، أضف إلى هذا أن ابن جني قد اشتهر بالاحتياط الشديد في كل ما يبحثه، وسوف تتضح هذه المسألة بعد قليل إن شاء الله.

وشبيه بما ذهب إليه محققو الجزء المطبوع من الكتاب ما نصّ عليه الدكتور محمد أسعد طلس حيث يقول: «اسم الكتاب الكامل (سر صناعة الإعراب) ولكن هذه التسمية لا تنطبق تماماً على ما جاء فيه من بحوث، فإنه لم يتعرض للإعراب إلّا عرضاً؛ لأن الكتاب خاص ببحث حروف المعجم من الناحية الصوتية والتراكيب اللغوية، ولو أن المصنف ـ رحمه الله ـ اقتصر فسمى كتابه (سر الصناعة) كما اشتهر عند بعض العلماء لكان أفضل، ولعل ابن جني كان يرى أن الإعراب اسم يشمل الإعراب وغيره، وبذلك جوّز لنفسه إطلاق هذه التسمية على كتابه الواسع»[1].

هذا القول يدعونا إلى الوقوف عنده قليلاً، فالدكتور طلس وافق محققي الجزء الذي سبق طبعه في إيثارهم اسم «سر الصناعة»، ولكن خالفهم في العلّة التي دفعت ابن جني إلى إضافة مصطلح (الإعراب) إلى العنوان، ولئن كانت العلّة الأولى غريبة عارية من الدليل، فالعلّة التي اعتلّ بها الدكتور طلس أشد غرابة، ولا دليل يعضدها أيضاً، ويشهد ببطلان ما ذهب إليه ثلاثة أمور:

الأول: أن المؤلف أحال في عدة مواضع من هذا الكتاب على كتابه

---

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ـ المجلد الثاني والثلاثون ـ الجزء الرابع ص ٦٦٧ ـ الحاشية ٢.

المنصف في شرح تصريف أبي عثمان المازني، وقال بعد إحالته عليه في إحدى المسائل: «وهذا الكتاب كأنه لاحق بذلك ومتصل به لاشتراكهما واشتباه أجزائهما، فلذلك تركنا إعادة القول هنا، وأحلنا على ذلك الكتاب في عدة مواضع من هذا»[1].

فهذا نص صريح من المصنف لا يحتمل التأويل، ولا يحتاج إلى التفسير، فهو يدل دلالة قاطعة على أن كتابه هذا إنما هو كتاب في علم التصريف، وليس في علم الإعراب، وهذا أمر قد أقرَّ به الدكتور طلس. وابن جني ينتقي ألفاظه انتقاء، فيستبعد أن يضيف كلمة (الإعراب) دون حاجة تدعو إليها.

والأمر الثاني: أن أبا الفتح لا يرى بحال من الأحوال أن التصريف يدخل تحت مصطلح (الإعراب) بل إن كلامه يدل دلالة واضحة على أن (التصريف) صنو الإعراب، وليس جزءاً منه؛ ألا ترى قوله: «والغرض في صناعة الإعراب والتصريف إنما هو أن يقاس ما لم يجىء على ما جاء»[2]. ومدلول الإعراب عنده إنما هو التغيير الذي يلحق أواخر الكلم بسبب العوامل، يدل على ذلك قوله في حدّه: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدُ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول»[3]. صحيح أن ابن جني يتجوز أحياناً، فيقابل بين التصريف والنحو، كقوله: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة والنحو لمعرفة أحواله المتنقلة»[4]، لكن هذا لا يعني أن (التصريف) يندرج في (الإعراب) فالنحو مصطلح يندرج فيه (التصريف) و (الإعراب). يدل على ذلك قول أبي علي الفارسي في حدّ النحو: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[5]. وهذه المقاييس

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٦٠٠.

(٢) المنصف ٢ : ٢٤٢.

(٣) الخصائص: ١ : ٣٥.

(٤) المنصف ١ : ٤.

(٥) التكملة ص ١٦٣ تحقيق د. المرجان.

تصدق على قوانين الإعراب وقواعد التصريف. ويزيد ذلك وضوحاً قول أبي بكر بن السراج: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فَعَلَ مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم قامَ وباعَ»[1]. ولم أقف في كتب أبي الفتح على شيء يشهد لإدراجه التصريف في علم الإعراب.

وقد أشبعت القول في هذه المسألة في مقدمة بحثي «مناهج العلماء في علم الصرف واتجاهاتها في القرنين الثالث والرابع للهجرة» الذي حصلت به على درجة الدكتوراه، فأغنى ذلك عن إعادته هنا، وعرضت هناك أيضاً ما أثير حول عنوان كتابنا الذي نتحدث عنه، وكنت راغباً عن إعادته هنا، غير أني اضطررت إلى ذلك لأنه يتعلق بالكتاب الذي حققته الآن، وينبغي أن يزال ما أثير حول اسمه من شك، لكني زدت هنا أشياء لم أذكرها هناك في مسألة عنوان الكتاب المذكور.

والأمر الثالث: أننا نذهب إلى أن العنوان الذي يدل على مضمون الكتاب دلالة دقيقة هو «سر صناعة الإعراب» ليس غير، ودليلنا في هذا المذهب قولُ أبي علي الفارسي بعد أن عرض لـ (الآن) و(آنَ) و(أَنَى): «وإنما ذكرت الكلم المعربة من (أَنَى) لأريك أنه ليس في شيء منه ما يسوغ قول القائل: إن (الآن) من (آنَ كَذا)، ولأن هذا الضرب من اللغة يدخل في صناعة الإعراب، ويتصل بها أشد من اتصال غيره لمكان الاعتلال فيه، وما يعرض من الانقلاب في حروفه. وهذا يحذقه من كان دريّاً بالتصريف»[2].

فإذا دققنا النظر في هذا النص ثبت لدينا يقيناً أن (صناعة الإعراب) لا تعني إلّا (التصريف)؛ ألا ترى أنه نص على أن الإعلال يدخل في (صناعة

---

(١) الأصول ١ : ٣٧.

(٢) الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني ص ٢٩٧ ـ رسالة ماجستير.

الإعراب) وأنه لا يحذف ذلك إلّا من كان خبيراً بـ (التصريف)، فالإعراب ـ كما ذكرنا ـ إنما هو لمعرفة أحوال الكلم المتنقلة، وما يطرأ على أواخرها بسبب العوامل، ولو كان أبو علي يعني بـ(صناعة الإعراب) (الإعرابَ) نفسه لما أقحم كلمة (صناعة) في هذا المكان، وكان يكفيه أن يقول: «ولأن هذا الضرب من اللغة يدخل في الإعراب» وأبو علي أجلّ من أن يهفو هذه الهفوة؛ لأن الإعلال والإبدال ودراسة بنية الكلمة منقطعة عما قبلها وما بعدها، إنما تدخل في علم التصريف، ولا صلة بين هذه المباحث وبين علم الإعراب.

نخلص من هذا كله إلى الاقتناع بأن ابن جني كان موفقاً في اختيار اسم (سر صناعة الإعراب) لهذا الكتاب، فهو يدل على موضوعه دلالة دقيقة، إذ لم يكن المؤلف يعني بـ (صناعة الإعراب) إلّا صناعة الكلم، أي ما يحدث فيها من الإعلال والإبدال، ومتى يكون الحرف أصلياً، ومتى يحكم بزيادته، ومتى يجب حذفه، ونحو ذلك من مسائل التصريف.

بقي أمر أحب أن أنبّه إليه، وهو أن لقائل أن يقول: إن المصنف قال في خاتمة كتابه: «هذا آخر كتابنا الموسوم بسر الصناعة» فهذا نص منه في تسمية كتابه!.

فأقول: لا حجة في هذا لسببين:

الأول: ما سبق ذكره من أن المصنف كان في كتبه الأخرى يطلق عليه التسميتين.

والثاني: أنه ليس بين أيدينا نسخة مخطوطة بخط ابن جني، فنجزم بأن هذا لفظه، وهو لم يعلل اختياره هذا العنوان، فيبقى المعنى هو الحكم في هذه القضية، وقد وقفنا على نص شيخه أبي علي، وكان واضحا في الدلالة على صواب ما ذهبنا إليه.

أهميتـه:

ينظر الناس عادة للحكم على أهمية أي أثر علمي إلى ثلاثة أشياء:

المؤلِّف، وموضوع الكتاب، والخصائص التي ينفرد بها.

أما واضع هذا السفر فهو ابن جني صاحب الصيت الذائع الذي طبّقت شهرته الآفاق، وشرّق ذكره في الناس وغرّب، وأصبح اسمه علماً على الدراسات الصوتية والتصريفية واللغوية.

وأما المادة العلمية التي ضمّنها أبو الفتح هذا الأثر الثمين، فإنها لم تتوفر في أي كتاب آخر، فهو كتاب فريد في نظمه وتبويبه وموضوعه، لم يسبقه إليه أحد، وقد اشتمل على مقدمة في علم الأصوات، وفيها تكلم كلاماً بهر السابقين، ونال إعجاب اللغويين في العصر الحديث، وإن من يقرأ كتابه يَرَ صدق هذا القول، وقد ذكرنا فيما سبق ثناء المتقدمين عليه والاعتراف له بالفضل والتقدم والجدّة فيما كتب وصنّف، ولننظر شهادة أحد المحدثين فيه، قال الدكتور كمال بشر مثنياً على أبي الفتح في وصفه للحروف ومخارجها: «أما وصف ابن جني للمخارج بالصورة التي سجلها في كتابه، وترتيبه لهذه المخارج، فهو يدل على قوة ملاحظته وذكائه النادر. والحق أن النتائج التي وصل إليها هذا العالم في هذا الوقت الذي كان يعيش فيه لتعد مفخرة له ولمفكري العرب في هذا الموضوع. ومما يؤكد براعتهم ونبوغهم في هذا العلم أنهم قد توصلوا إلى ما توصلوا إليه من حقائق مدهشة دون الاستعانة بأية أجهزة أو آلات تعينهم على البحث والدراسة كما نفعل نحن اليوم»[1].

ويكشف عن قيمة هذا الكتاب أنه أصبح ـ مع كتاب سيبويه ـ المصدر الأساسي في أية دراسة صوتية لأصوات العربية، فلا مناص لمن أراد البحث في الظواهر الصوتية من التعريج على هذا الأثر العظيم، فلا يكاد يذكر علم الأصوات إلّا مقروناً بكتاب (سر صناعة الإعراب).

وبالإضافة إلى الدراسة الصوتية الدقيقة التي جعلها أبو الفتح مدخلاً لكتابه، فإن مادة الكتاب في أبوابه التسعة والعشرين كانت مصدراً رئيساً لكل

---

(١) علم الأصوات ص ٩٥.

من جاء بعده من علماء التصريف، إذ يعدّ كتاب (سر صناعة الإعراب) مع كتب ابن جني الأخرى، وكتب شيخه أبي علي الفارسي، المصدر الأساسي الذي استقى منه التصريفيون مادة كتبهم فيما بعد، كابن عصفور في الممتع، وابن يعيش في شرح الملوكي وشرح المفصل، والرضي في شرح الشافية، وعبد القادر البغدادي في خزانة الأدب وشرح شواهد شرح الشافية وشرح أبيات مغني اللبيب، فقد أكثر الأخير من النقل عن سر صناعة الإعراب، ونحن نجد عبارة ابن جني بلفظها في كتب ابن عصفور وابن سيده من غير أن تنسب إليه. وقد سبق أن وقفنا على شهادة المتقدمين بإتقانه لعلم التصريف وتفننه فيه، على نحو بزّ فيه أقرانه من معاصريه والسابقين له والذين جاؤوا بعده.

كما ختم أبو الفتح كتابه بثلاثة فصول، قصر أولها على ذكر تصريف حروف المعجم واشتقاقها وجمعها، وتحدث في الثاني عن حسن ائتلاف الحروف في نظمها، ودلّ حديثه فيه عن ذوق رفيع وحس لغوي مرهف، وأما الفصل الثالث فقد خصصه للتدريب على صياغة فعل الأمر، ورتّب الأمثلة فيه على حروف المعجم، فذكر فعلاً لكل حرف مما استعملته العرب.

هذه المادة العلمية التي ضمّنها ابن جني هذا الكتاب، بالإضافة إلى مباحث أخرى في النحو أفاض في شرحها وتحليلها، تجعل الكتاب ذا أهمية خاصة، إذ اشتمل على ما لم يحوه كتاب آخر.

ثم إن المؤلف لم يعرض هذه المادة عرضاً سريعاً شأن كثير من العلماء والباحثين، وإنما وقف عند كل ظاهرة وقفة متأنية، فكان يحلل ويعلّل، ويورد الأشباه والنظائر، ويشبع القول ويؤكّده، ويبحث مسائل التصريف بحثاً مستفيضاً لم يدع لمن أتى بعده شيئاً، إلا ما كان في العصر الحديث من نظريات ومذاهب تعدّ جديدة في دراسة اللغة وتعليل ظواهرها وتفسير قضاياها. والناظر في كتاب أبي الفتح يرى نفسه أمام رجل يعدّ طوداً شامخاً في العلم، يفسّر ظواهر التصريف واللغة والأصوات والنحو تفسير المتمكن المتقن الأصيل في كل فن من فنون العربية، ويأتي بنظريات لم يستطع

المحدثون من علماء اللغات أن يتجاوزوها إلا في جوانب قليلة، فتراهم لا يختلفون عما جاء به أحياناً إلا في المصطلح، كنظرية السهولة والتيسير التي كان المتقدمون يسمونها «التخفيف».

هذه بعض جوانب القيمة العلمية التي ينطوي عليها هذا الأثر الثمين، أشرت إليها إشارة، ولم أقف عندها وقفة متأنية، فالكتاب يعدّ مادة غزيرة لدراسة مستقلة مستفيضة تكشف عما امتاز به هذا العالم الجليل من قدرة فائقة، ومهارة نادرة في شرح مسائل علم التصريف، وعلم جَمٍّ أودعه هذا المصنف الفذّ، وليس هذا بكثير على أبي الفتح الذي لم يتكلم أحد كلاماً أدقّ من كلامه في التصريف، ولا أكون مبالغاً إذا قلت: لئن كان المتنبي مالىء الدنيا وشاغل الناس في مجال الشعر، فإن ابن جني مالىء الدنيا وشاغل الناس في ميدان الدراسات الصوتية والتصريفية واللغوية، ولعلّ كل واحد منهما لمس ما ينفرد به صاحبه، ووقف على حقيقة ما يتقن، فعرف قدره، وانعقدت بينهما صداقة متينة، وتوثقت عرا المودة بينهما إلى درجة كبيرة جعلت ابن جني يطلق على المتنبي اسم (شاعرنا).

والناظر في كتاب (سر صناعة الإعراب) يدرك بسهولة ويسر الخصائص التي تميزه عما سواه، فصفاته تطالعك في كل باب من أبوابه، بل في كل مسألة، وأهم ما نلحظ فيه من المزايا ما يلي:

١ ـ **السهولة والوضوح**: فأسلوب ابن جني في دراسة التصريف يندرج في باب السهل الممتنع، فهو يعالج قضايا اللغة بعبارة سهلة يسيرة، بعيدة عن التعقيد، خالية من الغموض، فأسلوبه في معظمه يشوّق القارىء إلى المتابعة، ويغريه بالاستمرار، وعبارته نديّة عطرة تنفحك بشذاها، وتدفعك إلى الاستكثار، وهو أمر نفتقده عند معظم دارسي اللغة، فأسلوبهم يشيع فيه الجفاف، وعبارتهم يغشّيها الغموض. استمع إلى أبي الفتح وهو يحدثنا عن الحركات، قال: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء،

والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة. وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة؛ ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هن حروف توامّ كوامل قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتمّ منهن في بعض...

ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف، أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين عَمَرَ، فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلت عامَرَ. وكذلك كسرة عين عِنَب إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة، وذلك قولك عِيْنَب. وكذلك ضمة عين عُمَر لو أشبعتها لأنشأت بعدها واواً ساكنة، وذلك قولك عُوْمَر. فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها»[1].

وهذا مثال ثان يدل على وضوح عبارة أبي الفتح، قال معللاً إبدال الدال من تاء افتعل: «وأما البدل فإن فاء افتعلَ إذا كانت زاياً قلبت التاء دالاً، وذلك نحو ازدجرَ، وازدهَى، وازدارَ، وازدانَ، وازدلفَ، وازدهفَ، ونحو ذلك. وأصل هذا كله: ازتجرَ، وازتهى، وازتار، وازتان، وازتلف، وازتهف، لأنه افتعلَ من الزَّجْر والزَّهْو والزَّوْر والزَّيْن والزَّلَف والزَّهَف، ولكن الزاي لما كانت مجهورة، وكانت التاء مهموسة، وكانت الدال أخت التاء في المخرج، وأخت الزاي في الجهر، قرّبوا بعض الصوت من بعض، فأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي وهي الدال، فقالوا: ازدجرَ وازدار...»[2].

وكذلك قوله في معنى زيادة الباء والكاف واللام: «فأما قول النحويين: الباء والكاف واللام الزوائد، يعنون نحو بزيدٍ وكزيدٍ ولزيدٍ، فإنما قالوا فيهن إنهن زوائد لما أذكره لك، وذلك أنهن لما كُنَّ على حرف واحد، وقللن غاية القلة، واختلطن بما بعدهن، خشي عليهن لقلتهن وامتزاجهن بما يدخلن

(١) سر صناعة الإعراب ص ١٧ - ١٨.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ١٨٣ - ١٨٤.

عليه أن يُظنّ بهن أنهن بعضه أو أحد أجزائه، فوسموهن بالزيادة لذلك، ليُعلموا من حالهن أنهن لسن من أنفس ما وُصلن به، ولا من الزوائد التي تبنى في الكلم بناء بعض أجزائهن بهن نحو الواو في كَوْثَر، والميم والسين في مستخرج، والتاء في تَنْضُب. . .»(١).

٢ ـ **غزارة المادة**: إن الصفة التي تكاد تعم الكتاب كله هي غزارة المادة التي حشدها أبو الفتح في مصنفه الضخم، فهو يزخر بفيض مما ورثه مؤلفه عن أسلافه من مادة علمية متنوعة، فنراه حين يعرض ظاهرة من الظواهر، ويشرع في تفصيلها، يسوق ما حفظه من الآيات الكريمة، وشواهد الشعر، وكلام العرب، ومذاهب التصريفيين على نحو يخال من يطلع عليه أن الرجل قد حفظ كل ما قيل في القضية التي يعالجها، فإذا تحدث عن مطل الحركات أنشد عليها ستة أبيات من الشعر(٢)، وإذا بحث في إبدال الهمزة من الألف احتج بآيتين وستة أبيات وبضعة أمثلة نثرية(٣)، وفي إبدال الجيم من الياء أنشد أحد عشر بيتاً من الرجز(٤). وإذا تذكرنا أن شواهد الشعر التي ضمّها الكتاب بين دفتيه تزيد عن سبعمائة بيت، أدركنا إلى أي مدى كان المؤلف حريصاً على كتابه، ويكفينا دليلاً على صحة هذه الدعوى النظرُ في الفهارس المتنوعة التي صنعتها في آخر الكتاب، فهي تقدم لنا صورة تعكس المادة العلمية التي اشتمل عليها، يستوي في ذلك الشعر والمادة النثرية، وأما الموضوعات ففي الفهرس غناء لنا عن التمثيل بشيء منها في هذا الموضع.

٣ ـ **الشمول والاستقصاء**: تناول ابن جني في (سر صناعة الإعراب) حروف العربية التسعة والعشرين، فدرسها دراسة صوتية تصريفية، وعرض في ثنايا الأبواب مسائل نحوية كثيرة، وفي أثناء ذلك كان يشرح بعض قضايا اللغة

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ١٢٠.
(٢) سر صناعة الإعراب ص ٢٣ ـ ٢٦.
(٣) سر صناعة الإعراب ص ٧٣ ـ ٧٤.
(٤) سر صناعة الإعراب ص ١٧٥ ـ ١٧٨.

كالاشتقاق. وقد جاء كتابه جامعاً لعلم التصريف، ما عدا الإدغام، فلم يذكره المؤلف، ولعله أعرض عنه لأنه دراسة تطبيقية لعلم الأصوات، فهو أدخلُ في الصوتيات منه في التصريف. ولم يرتب المؤلف كتابه بحسب أبواب التصريف المعروفة، وإنما بوّبه تبويباً آخر، فبناه على ترتيب حروف المعجم، فكان هذا المصنَّف شاملاً لكل ما قيل في كل حرف من حروف العربية في تلك الآونة مما يخص هذا القبيل من علم العربية، فكان الكتاب بهذا التنظيم أوسع من كل ما كتب في هذا الفن، فقد استوعب حروف البدل والزيادة والإعلال التي اعتاد الصرفيون أن يبنوا كتبهم عليها، وزاد عليها ما قيل في بقية حروف العربية. وأما خلوّه من أبنية الأفعال والأسماء فلا يعدّ نقصاً فيه؛ لأن تلك الأبنية لا تخص حرفاً بعينه، وقد كان يعرِّج عليها كلما دعت ضرورة البحث إلى ذلك، كحذف الواو من مضارع (فَعَلَ) إذا كان مكسور العين وفاؤه واو، نحو وَعَدَ يَعِدُ.

وفي بحثه لكل حرف من حروف المعجم كان المؤلف يدرسه من حيث الأصالة والزيادة والإبدال والإعلال، فهذه القضايا تشترك فيها أبواب الكتاب كلها، أضف إلى هذا الفصول التي ختم بها الكتاب مما لا نجده في كتاب غيره.

ومع هذا الشمول الذي انفرد به هذا الأثر الكبير، نرى سمة أخرى تنتظم معظم أبوابه، فالمؤلف حين يفسر ظاهرة تصريفية أو مسألة نحوية، يتتبع كل ما قيل فيها، ويحتج فيها بما وعاه من آثار أسلافه، وما أخذه عن معاصريه من ثروة لغوية ثرة، فتراه يستشهد بالآيات، والحديث النبوي، وكلام العرب شعراً ونثراً بلهجاته المختلفة، وأقوال النحويين واللغويين، ويسرد آراءهم، ثم يناقشها، فيستبعد منها ما لا يقتنع به مما لا دليل يشهد له، ولا قياس يعضِده، ويفنّد مذاهبهم بما وهبه الله من ملكة نادرة، وعلم جمّ غزير، وقدرة عجيبة على التحليل والتعليل والترجيح والاستنباط، وإيراد الأشباه والنظائر، واستحضار الأمثلة والشواهد والأقوال ، واختراع العلل والبراهين، فيأخذ بما صح عنده من هذه المذاهب بالدليل القاطع والحجة

البينة، كالذي نراه حين ذكر خلاف العلماء في (إيّاك) فقد سرد مذاهب: الخليل، والمازني، والأخفش، وابن كيسان، والزجاج، ونحويين آخرين لم يسمهم، وردّها جميعها بالمناقشة والبرهان، ما عدا قول الأخفش، فهو المذهب الصحيح الذي تقبله وركن إليه؛ لأنه الذي يصح مع الفحص والتنقير[١].

وهذا ما فعل أيضاً عندما تناول بالبحث والتفسير ألف التثنية اللاحقة للاسم، فقد ذكر مذاهب: سيبويه، وأبي إسحاق الزجاج، وابن كيسان، وأبي بكر بن السراج، وأبي علي الفارسي، والأخفش، والمبرد، والجـرمي، والفراء، وأبي إسحاق الزيادي، وساق حجج كل واحد على سبيل الاستقصاء والتتبع، وانتهى بعد طول البحث والتفتيش إلى أنه لم يجد فيها أقوى من مذهب سيبويه[٢].

هذه الخصائص التي اتّسم بها الكتاب لم تأت هكذا عفواً، وإنما قصدها المؤلف قصداً، ونص على ذلك صراحة في الوطاءة التي قدّمها بين يدي كتابه، وأخبرنا في مستهل حديثه أن صاحبه الذي طلب منه تصنيف هذا الكتاب رغب إليه أن يتقصى القول ويشبعه ويؤكده، فاتبع أبو الفتح ما رسمه هذا الطالب، وانتهى إلى ما مثّل، ووعد أن يتجنب الإِسهاب والإطالة، إلا فيما تضمن نكتاً أو أثَارَ دَفيناً، وأنه سيتبع كل حرف من حروف المعجم التي هي موضوع هذا الكتاب، مما رواه عن حذاق أصحابه وجلّتهم المُشْبلين على هذا القبيل من علم العربية والمنصرفين إليه، وحذاه على مقاييسهم وأمثلتهم[٣].

وقد وفى ابن جني بما عقد العزم عليه على أكمل وجه، بل زاد، فجاء كتابه مرآة تعكس ما كان يتمتع به هذا الألمعي من ثروة لغوية طائلة، وعلم غزير، وإتقان لمسائل التصريف عجيب، ونَفَس مديد في التتبع والاستقصاء،

(١) سر صناعة الإعراب ص ٣١٢ ـ ٣١٨.
(٢) سر صناعة الإعراب ص ٣١٢ ـ ٣١٨.
(٣) سر صناعة الإعراب ص ٣ ـ ٤.

وملكة نادرة في التحليل، وموهبة فذة في التعليل، فاستحق أن يكون إمام هذا العلم، واستحق كتابه أن ينزل منزلة سامية عند علماء العربية والمشتغلين بها.

منهج المؤلف في كتابه:

سبق أن قلنا إن موضوع كتاب (سر صناعة الإعراب) هو حروف المعجم، فأي ترتيب للحروف اتبع المصنف؟ وكيف تناول كل حرف ضمن الترتيب المختار؟

كان بين أيدي الناس ترتيبـان للحروف: أحـدهما تـرتيبها بحسب المخارج، وهو الترتيب الذي بنى عليه أصحاب المعجمات مصنفاتهم في اللغة، كالخليل في كتاب العين، والأزهري في تهذيب اللغة، والثاني ترتيبها على النحو التالي: (أ. ب. ت. ث. جـ. حـ. خـ. د. ذ. ر. ز. س. ش. ص. ض. ط. ظ. ع. غ. ف. ق. ك. ل. م. ن. هـ. و. لا. ي) وهو الذي كان مشهوراً بأيدي الناس في حياة ابن جني، وهو الترتيب الذي آثره، فبوّب كتابه بحسبه.

وقد عقد أبو الفتح لكل حرف من هذه الحروف باباً تناول فيه الحرف على النحو التالي: فهو يبدأ أولاً بذكر صفة الحرف من حيث الجهر أو الهمس، ويبين استعماله في الكلام من حيث الأصالة، والبدل، والزيادة، ويتلوه بالتمثيل لأصالته من حيث وقوعه فاء الكلمة، وعينها، ولامها، فيذكر لكل موقع مثالين أحدهما اسم والآخر فعل، ما عدا باب الهمزة فقد زاد فيه عن المثالين، ويعقبه بذكر الحروف التي أبدل هذا الحرف منها، ويفصل القول في كل منها، وبعد ذلك يعرض مواضع زيادته. وفي مطلع باب الهمزة شرح معنى الأصالة والبدل والزيادة، فقال: «اعلم أن الهمزة حرف مجهور، وهو في الكلام على ثلاثة أضرب: أصل، وبدل، وزائد. ومعنى قولنا أصل: أن يكون الحرف فاء الفعل أو عينه أو لامه. ومعنى قولنا زائد: أن يكون الحرف لا فاء الفعل، ولا عينه، ولا لامه. والبدل: أن يقام حرف مقام حرف، إما ضرورة، وإما استحساناً وصنعة. فإذا كانت أصلاً وقعت فاء وعيناً

ولاماً. فالفاء نحو أَنْف وأُذُن وإبرة وأَخَذ وأَمَرَ. والعين نحو فأْس ورأْس وجُؤْنة وذئب وسأَلَ وجأَرَ. واللام نحو قُرْء وخَطَأ ونَبَأ وهدأ واستبرأ واستدفأ»[1].

وقال في باب التاء: «التاء حرف مهموس، يستعمل في الكلام على ثلاثة أضرب: أصلاً وبدلاً وزائداً. فإذا كانت أصلاً وقعت فاء وعيناً ولاماً، فالفاء نحو تَمْر وتَنَأ، والعين نحو فِتْر وقتلَ، واللام نحو فَخْت ونَحَتَ.

وأما إبدالها فقد أبدلت من ستة أحرف هن: الواو، والياء، والسين والصاد، والطاء، والدال.

إبدالها من الواو: قد أبدلت التاء من الواو فاء إبدالاً صالحاً. . .»[2].

وأما زيادة الحرف فتارة يكتفي بذكر الأماكن التي يكون فيها زائداً مع التمثيل، كقوله في زيادة التاء: «وأما الزيادة فقد زيدت التاء أولاً في نحو تَأْلَب وتِجْفاف. . . وزيدت ثانية في نحو افتقار وافتقر. . . وزيدت أيضاً رابعة في سَنْبَتة. . . وزيدت أيضاً خامسة في نحو ملكوت وجبروت. . . وسادسة في نحو عنكبوت وتَرْنَموت. . . وقد زيدت في أوائل الأفعال الماضية للمطاوعة، كقولك كسّرته فتكسّر. . . وتزاد في أوائل المضارعة لخطاب المذكر نحو أنت تقوم وتقعد. . .»[3].

وتارة يبدأ بوضع المقاييس التي يستدل بها على زيادة الحرف، كقوله في زيادة الهمزة: «اعلم أن موضع زيادة الهمزة أن تقع في أول بنات الثلاثة، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولاً وفي أولها همزة، فاقض بزيادة الهمزة عرفت الاشتقاق في تلك اللفظة أو جهلته، حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلاً، وذلك نحو أحمر وأصفر. . .»[4].

فإذا جُهل الاشتقاق لجأ أبو الفتح إلى القياس للحكم على أصالة

---

(١)سر صناعة الإعراب ص ٦٩.
(٢)سر صناعة الإعراب ص ١٤٥.
(٣)سر صناعة الإعراب ص ١٥٧ ـ ١٥٩.
(٤)سر صناعة الإعراب ص ١٠٧.

الحرف أو زيادته، من ذلك قوله في التاء والنون: «واعلم أن للتاء ميزاناً وقانوناً يعرف به من طريق القياس كونها أصلاً أو زائدة، فإذا عدمت الاشتقاق في كلمة فيها تاء أو نون، فإن حالهما فيما أذكره لك سواء: فانظر إلى التاء أو النون، فإن كان المثال الذي هما فيه أو إحداهما على زنة الأصول بهما فاقض بأنهما أصلان، وإن لم يكن المثال الذي هما فيه بهما أو بإحداهما على زنة الأصول فاقض بأنهما زائدتان. . .»[1].

وبعد أن يفرغ من الحديث عن زيادة الحرف يشير إلى حذفه إن كان الحذف قد وقع فيه، كقوله في الهمزة: «وقد حذفت الهمزة فاء نحو ويلمِّه، وناس، والله في أحد قولي سيبويه. ولاماً في جا يجي، وسا يسو. وحذفت عيناً في أريت وتصرفه»[2].

هذا إذا كان الحرف يستعمل في الكلام أصلاً وبدلاً وزائداً، فإذا كان لا يقع إلا أصلاً كالخاء، اكتفى بذكر ذلك فيه، وعرض ما اختلف فيه مما قد يظن أنه يدخل في باب الإبدال[3]. وكذا إذا كان الحرف لا يستعمل إلا أصلاً وبدلاً كالجيم[4]، ومثله الحرف الذي يستعمل أصلاً وزائداً ليس غير كالسين[5].

هذه هي القضايا الأساسية التي كررها المؤلف في كل حرف، فهي العمود الفقري لكل باب من أبواب الكتاب، وأمّا ما عداها من المسائل فإنما استطرد إليها استطراداً، أو ذكرها إيضاحاً لمشكل، أو لأن لها علاقة ـ وإن كانت بعيدة ـ ببعض المباحث الأساسية.

نخلص من هذا إلى القول: إن مادة الكتاب الأصلية هي الإعلال

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ١٦٧.
(٢) سر صناعة الإعراب ص ١١٨.
(٣) سر صناعة الإعراب ص ١٨٣ ـ ١٨٤.
(٤) سر صناعة الإعراب ص ١٧٥ ـ ١٧٨.
(٥) سر صناعة الإعراب ص ١٩٧.

والإبدال والزيادة والحذف، وهذه أهم مباحث علم التصريف. فما هو المنهج الذي اختطه ابن جني في تفسير هذه الظواهر؟ إن طبيعة البحث الموضوعي تتطلب منا ـ قبل تحديد المنهج ـ أن نعرض أمثلة لهذه الظواهر، ونبين أسلوب معالجتها، والنهج الذي اتبعه في تحليلها.

ففي تفسير ظاهرة الإبدال نرى أبا الفتح يضع مقياساً عاماً يبيّن لنا قبل كل شيء متى يكون في الكلمة إبدال؛ ومتى تكون أحرفها كلها أصلية لم يوضع فيها حرف مكان حرف آخر، فيقول: «وإذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان فالوجه وصحيح القضاء أن نحكم بأنهما كليهما أصلان منفردان، ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه، فلا تزال على هذا معتقداً له حتى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه. وهذا عيار في جميع ما يرد عليك من هذا، فاعرفه، وقسه، تصب إن شاء الله»[1].

وقد اتخذ في هذه القضية المقياسَ الذي همس به في أذنه شيخه أبو علي الفارسي، وجعله قانونا للإبدال، ويتلخص هذا الأصل في «أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه»[2].

وهذان النصان يضعان أيدينا على حقيقتين أساسيتين في نهج المؤلف الذي اتخذه في هذا الكتاب:

الأولى: أن المقياس الأول في الإبدال هو استعمال العرب، فإذا ورد عن العرب لفظان بمعنى واحد، وقد اتفقت حروفهما ما عدا حرفاً واحداً، فينبغي أن ننظر إلى مدى استعمالهما في كلام العرب، فإذا تساويا في الاستعمال كان كل منهما أصلاً قائماً بنفسه، وذلك كقولهم «زِمْزِمة» و «صِمْصِمة» فليست الزاي بدلاً من الصاد، ولا الصاد بدلاً من الزاي «لأن

(١) سر صناعة الإعراب ص ٢١٠.
(٢) سر صناعة الإعراب ص ١٨٠.

الأصمعي قد أثبتهما معاً، ولم يجعل لأحدهما مزية على صاحبه»[1].

وإذا كان أحد اللفظين أكثر استعمالاً من صاحبه، فهو أصل، لا إبدال فيه، وثانيهما فيه إبدال، وذلك كالذال والظاء في قولهم: تركته وقيذاً ووقيظاً، فالوجه فيهما «والقياس أن تكون الظاء بدلاً من الذال لقوله عز اسمه (والموقوذة) بالذال، ولقولهم: وقذه يقذه، ولم أسمع وقظه ولا موقوظة، فالذال إذن أعم تصرفاً، فلذلك قضينا بأنها هي الأصل»[2].

والثانية: أن تقارب الحروف شرط لإبدال بعضها من بعض، فإذا اختلف مخرجا الحرفين فيجب أن يكون كل منهما أصلاً، ولذلك نراه يردّ قول الكوفيين وابن السراج: إن الحاء في «حثحثوا» بدل من الثاء في «حثّثوا» ويذهب إلى أن «حثحث» أصل رباعي، و«حَثَّثَ» أصل ثلاثي، لأن بينهما تفاوتاً يمنع من قلب إحداهما إلى أختها[3]، فمخرج الحاء من وسط الحلق، ومخرج الثاء مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا[4].

هذا إذا كان اللفظان بمعنى واحد، فإذا كان لكل منهما معنى يختلف عن معنى صاحبه، فينبغي أن يحكم بأصالتهما وإن تقارب الحرفان في المخرج، أو اشتركا في الصفة، كالفاء في «الفُوم» والثاء في «الثُّوم» فليست الفاء بدلاً من الثاء؛ لأن «الفوم» هو الحنطة، وليس بمعنى «الثوم»[5].

هذه أمثلة من تفسير ابن جني لما يسمى «الإبدال اللغوي» نلحظ فيها أن التفسير الصوتي ركن أساسي في الاستدلال على أصالة الحرف أو إبداله من غيره، والكتاب زاخر بالأمثلة من هذا النوع، وغرضنا هنا التمثيل لا الاستقصاء.

وإذا انتقلنا إلى الإبدال التصريفي رأينا هذا المنهج أشدّ وضوحاً وأكثر

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٢١٠.
(٢) سر صناعة الإعراب ص ٢٢٨.
(٣) سر صناعة الإعراب ص ١٨٠.
(٤) سر صناعة الإعراب ص ٤٧.
(٥) سر صناعة الإعراب ص ٢٥١.

بروزاً، وذلك كقوله في تفسير إبدال تاء افتعل دالاً إذا كانت فاؤه زاياً نحو ازْدَجَرَ وازدَهى وازدار وازدان: «ولكن الزاي لما كانت مجهورة، وكانت التاء مهموسة، وكانت الدال أخت التاء في المخرج، وأخت الزاي في الجهر، قرّبوا بعض الصوت من بعض، فأبدلوا أشبه الحروف من موضعها بالزاي، وهي الدال»[1].

وكذلك قوله: «واعلم أن الثاء إذا وقعت فاء في افتعلَ وما تصرف منه، قلبت تاء وأدغمت في تاء افتعل بعدها، وذلك قولهم في افتعل من الثَّريد: اتَّرَدَ، وهو مُتَّرِد. وإنما قلبت تاء لأن الثاء أخت التاء في الهمس، فلما تجاورتا في المَخارج أرادوا أن يكون العملِ من وجه واحد، فقلبوها تاء، وأدغموها في التاء بعدها ليكون الصوت نوعاً واحداً»[2].

وقد سبق لابن جني أن نصّ في أحد كتبه على أنه «من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة»[3].

وهذا القول يعني أنه كان الواجب على من أراد دراسة التصريف أن يبدأ بدراسة الحروف؛ لأن علم التصريف يعتمد اعتماداً كبيراً جداً على ما يقدمه له علم الأصوات من نتائج. وقد فطن إلى هذه المسألة صاحبُ سرّ صناعة الإعراب، فقدّم لكتابه بدراسة مفصّلة لأصوات العربيـة، وجعلها مدخلاً لدراسة قضايا التصريف ومسائله، وهذه دلالة قاطعة ـ عندي ـ على صحة ما ذهبتُ إليه من اتخاذ أبي الفتح المنهج الصوتي في دراسته علم التصريف.

لكن هذا لا يعني أن المنهج الصوتي هو المنهج الوحيد الذي سلكه

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ١٧١. وقد عرضتُ رأي المحدثين في هذا الإبدال ونحوه في رسالتي للدكتوراه (مناهج العلماء في علم الصرف واتجاهاتها في القرنين الثالث والرابع للهجرة) ص ١٦٩ ـ ١٧٣.

(٣) المنصف ١ : ٤.

ابن جني في هذا الكتاب، فهو ـ وإن استطاع أن يفوق معاصريه ـ يبقى ابن العصر الذي عاش فيه، فقد كان شيخه أبو علي يُعلي شأن القياس، ويفخر بحذقه له، ويباهي بقوله: «أخطىء في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطىء في واحدة من القياس»[1]، وقد صحبه ابن جني أربعين سنة[2] في حله وارتحاله، فمن البدهي أن نرى بصمات أستاذه في معظم ما كتب، وخاصة قضية القياس، فقد تأثر فيها بشيخه إلى مدى بعيد، حتى كان يرى «أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[3]. ونحن نراه أحياناً يحكّم في تفسير الظواهر اللغوية مقاييس التصريف التي رواها عن أصحابه البصريين، في الوقت الذي يكون فيه التعليل الصوتي أقرب مأخذاً، وأسهل متناولاً، وأصحّ في التأويل، وأسدّ في التفسير ، ومن أوضح الأمثلة في هذه القضية قوله في (خَبَطٌّ) من بيت علقمة بن عبدة:

وفي كــل حيّ قـد خَبَطٌّ بنعمــة فحقّ لشــأس من نــداك ذنــوب

«فإنه أراد: خَبَطْتَ، ولو قال: خبطْتَ لكان أقيس اللغتين، وذلك أن هذه التاء ليست متصلة بما قبلها اتصال تاء افتعلَ بمثالها الذي هي فيه، ولكنه شبّه تاء خبطْتَ بتاء افتعلَ من حيث أذكره لك، فقلبها طاء لوقوع الطاء قبلها، كقولك اطَّلَعَ واطَّرَدَ. وعلى هذا قالوا: فَحَصْطُ برجلي، كما قالوا اصطبرَ»[4].

ثم ذكر أربعة أدلة استدل بها شيخه أبو علي على شدة اتصال ضمير الفاعل بالفعل، وأعقبها بخمسة أدلة من عنده ليفسر إبدال التاء طاء في «خَبَطٌّ» ولم يعرض للجانب الصوتي في ذلك[5]. ولو نظر إلى هذه الظاهرة نظرة صوتية كعادته لكان قوله سديداً، ولما كلّف نفسه عناء الاحتجاج الطويل

(١) الخصائص ٢ : ٨٨.
(٢) بغية الوعاة ٢ : ١٣٢.
(٣) الخصائص ٢ : ٨٨.
(٤) سر صناعة الإعراب ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.
(٥) سر صناعة الإعراب ص ٢٢٠ ـ ٢٢٦.

لشدة اتصال الفعل بالفاعل. والتعليل الصوتي لإبدال التاء طاء هنا هو أن التاء والطاء من مخرج واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، والطاء متقدمة ساكنة، فكأنه اجتمع حرفان متماثلان أولهما ساكن، وإذا اجتمع مثلان وسكن أولهما، وجب إدغام الأول في الثاني نحو حَرٍّ، وشَدٍّ، لكنه بدلاً من أن يبدل الطاء تاء ويدغمها في التاء بعدها، أبدل الثاني ـ وهو التاء ـ إلى لفظ الأول ـ وهو الطاء ـ وأدغمه فيه، ولم يُظهر لأن جهر الطاء الساكنة المتلوة بتاء متحركة ثقيل في النطق، وقد تكفل الإدغام بالتخلص من هذا الثقل.

وإخال أن أبا الفتح تبع في ذلك سيبويه الذي علّا كون (خَبَطْتَ) في كونها أعرب اللغتين وأجودهما، بأن هذه التاء علامة الإضمار، وإنما تجيء لمعنى، ولا تلزم الفعل لزوم تاء افتعلَ[1].

وأقول: إن الثقل في النطق بالطاء الساكنة قبل التاء المتحركة في (خَبَطْتَ) لا يقل عن الثقل في التلفظ بالطاء الساكنة قبل التاء المتحركة في (اطْتَرَدَ) فهما في الثقل سواء، فلماذا تبدل تاء (اطْتَرَدَ) طاء، وتدغم الطاء الأولى فيها هرباً من هذه الصعوبة، ويحتمل ذلك في (خَبَطْتَ)؟ إن التغييرات الصوتية لا ينظر فيها إلى لزوم التاء في (اطْتَرَدَ) وعدم لزومها في (خَبَطْتَ)، فهذا أمر ينبغي الرجوع فيه إلى الذوق والحس لا إلى القواعد العامة التي لا تفسر هذه الظاهرة، وقد نصّ ابن جني على «أن الحسّ أعدل شاهد»[2] في هذه القضايا. كما أكّد التصريفيون المتقدمون أن العرب كانوا يكرهون توالي الأمثال، فيعمدون إلى إبدال أحدهما لئلا يجتمع مثلان، أو يسكنون الأول ويدغمونه في الثاني لينبو اللسان عنهما نبوة واحدة.

أضف إلى هذا أن الذين قالوا في (وَتِد): (وَتْد) فأسكنوا التاء، لم يدعوها ساكنة، بل أبدلوها دالاً، وأدغموها في الدال بعدها، فقالوا: وَدٌّ[3].

ثم إن أبا الفتح يقول: إن أصل اطَّرَدَ: اطْتَرَدَ، والطاء مطبقة مستعلية

---

(١) الكتاب ٤: ٤٧١.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٨١٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ١٧١.

مجهورة، والتاء منفتحة مخفتة مهموسة، فقلبوها طاء لتوافقها في الجهر والاستعلاء، وليكون الصوت متفقاً؛ لأن الطاء أخت التاء في المخرج[1].

يضاف إلى هذا قوله: «واعلم أن هذه الحروف كلما تباعدت في التأليف كانت أحسن، وإذا تقارب الحرفان في مخرجيهما قَبُح اجتماعهما»[2].

وقوله أيضاً: «وأحسن التأليف مابُوعد فيه بين الحروف، فمتى تجاور مخرجا الحرفين فالقياس ألا يأتلفا»[3].

وقال أيضاً: «وكان تضعيف الحرف عليهم أسهل من تأليفه مع ما يجاوره، فلأجل ذلك أنه لما أراد بنو تميم إسكان العين من (مَعَهُمْ) استكرهوا أن يقولوا (مَعْهُمْ) فأبدلوا الحرفين حاءين، وأدغموا الأولى في الآخرة، فقالوا (مَحُّمْ)، فكان ذلك أسهل عليهم من اللفظ بالحرفين المقتربين»[4].

ودليل آخر، وهو أنه لما تحدث عن تأليف الحروف انتهى إلى «أن الحروف في التأليف على ثلاثة أضرب: أحدها تأليف المتباعدة، وهو الأحسن. والآخر: تضعيف الحرف نفسه، وهو يلي القسم الأول في الحسن. والآخر تأليف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأولين، فإمّا رُفض البتة، وإمّا قلّ استعماله»[5].

إذن كان ابن جني ينأى أحياناً عن المنهج الصوتي في تفسير ظواهر اللغة، ويلجأ إلى أصول ومقاييس في الوقت الذي يكون التحليل الصوتي هو السبيل الوحيدة لتعليل التغييرات.

وثَمّ مآخذ أُخر نلحظها في الكتاب، منها:

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٦٥.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٨١٤.

(٤، ٥) سر صناعة الإعراب ص ٨١٦.

١ ـ **التكلف**: ويبدو هذا واضحاً في تفسيره لفتحة الراء في (يقدرَ) من قول الراجز:

من أيّ يـومَيَّ من المـوت أفـرّ أيـوم لـم يُـقْـدَرَ أم يـوم قُـدِرْ

فقد أنكر قول من ذهب إلى أنه مؤكد بنون خفيفة محذوفة للضرورة، واتخذ رأياً مستقلاً يبدو التكلف فيه ظاهراً، فقال: «والذي أراه أنا في هذا ـ وما علمت أحداً من أصحابنا ولا غيرهم ذكره، ويشبه أن يكونوا لم يذكروه للطفه ـ هو أن أصله: أيوم لم يقدرْ أَم، بسكون الراء للجزم، ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة، والراء ساكنة، وقد أجرت العرب الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك مجرى المتحرك، وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه: المَراة والكَماة، يريدون: المَرأة والكَمْأة، ولكن الميم والراء لما كانتا ساكنتين، والهمزتان بعدهما مفتوحتان، صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنهما في الراء والميم، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان...»[١]. ثم أسهب في الاحتجاج لهذا المذهب، وحشد شواهد كثيرة، وجمع الأشباه والنظائر ليدعم وجهة نظره.

ولعلّ ردَّ ذلك إلى الضرورة الشعرية يعدّ خير تفسير لهذه الفتحة[٢].

٢ ـ **الاستطراد**: يعد الاستطراد سمة ذلك العصر، وقد كنا نودّ لو لم يفسح لها ابن جني المجال في كتابه هذا خاصة ومصنفاته عامة، فهو الذي عاب على شيخه أبي علي في كتابه (الحجة في علل القراءات السبع) تجاوزه قدر حاجة القراء فيه[٣]، وما ذاك إلا لاستطراد أبي علي إلى مسائل لا صلة لها بالقضايا التي كان يعرضها وهو يحتج للقراءات.

واستطراد المصنف في (سر صناعة الإعـراب) يلقانـا في كثير من الأبواب، كحديثه في حرف الكاف عن مسألة من كتاب سيبويه، وشرحه لها،

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٧٥.

(٢) فصول في فقه العربية ص ١٧٤ ـ ١٧٦.

(٣) المحتسب ١: ٣٤.

وهي قولهم: «ما أنت كعمرو ولا شبيهاً به. وما عمرو كخالد ولا مفلحاً»[1]. وكذلك تفسيره في الحرف نفسه لقولهم «كأنّ» و«كاءٍ»[2]. وكأنه لم ينقع غلته بهاتين المسألتين، فعرّج على قولهم (إيّاك) فأفاض في ذكرها، وخلاف العلماء فيها، وإفساد أقوالهم، واختيار ما رآه صحيحاً[3].

وهذا الأسلوب لم يأت عفواً من غير قصد، وإنما كان أبو الفتح يرى أن مثل هذه المسائل تتضمّن نكتاً دفينة، فينبغي أن يميط عنها اللثام، فنحن نراه ينصّ على أن هذه المسائل وأمثالها قد اعترضت الكلام، فأراد أن يوضحها[4]، أو عنّت له في أثناء الفصل فرغب أن يشرحها ويذكر الخلاف فيها، ويخبر بالصواب عنده من أمرها[5]. ومن ذلك قوله: «وهذا فصل اعترض الكلام فلنحكمه ليعرف مذهب العرب فيه، ثم نعود إلى بقية ما في الفاء»[6].

يضاف إلى ذلك استطراده إلى الحديث عن بعض حروف المعاني مما لا يدخل في موضوع الكتاب، كحديثه عن فاء العطف والإتباع، وفاء العطف دون الإتباع، والفاء الزائدة، والفاء في قولهم «خرجت فإذا زيد» والفاء الداخلة في جواب (أمّا)، و(فاء السببية)[7]، والكاف الجارة وغير الجارة، والاسمية، والحرفية، والزائدة[8]. وذكره في حرف اللام لِلّام اللاحقة للأسماء عاملة وغير عاملة، واللام اللاحقة للأفعال، ولحاقها للحروف، وتفصيل القول فيها على نحو يشبه إسهاب شيخه أبي علي إن لم يَفُقْه[9].

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٢٩٢ ـ ٢٩٥.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٣٠٤ ـ ٣٠٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٣١٢ ـ ٣٢٠.

(٤) انظر على سبيل المثال ص ٦٣٥ ـ ٣٧٢، ٧٢٣ من سر صناعة الإعراب.

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٣١٢.

(٦) سر صناعة الإعراب ص ٢٦٩.

(٧) سر صناعة الإعراب ص ٢٥١ ـ ٢٧٦.

(٨) سر صناعة الإعراب ص ٢٨١ ـ ٣٢٠.

(٩) سر صناعة الإعراب ص ٣٢٥ ـ ٤١٢.

ﻫ

وهذه كلها من موضوعات علم الإعراب، ولا صلة بينها وبين التصريف. ويبلغ به الأمر في بعض الأبواب أن تطغى هذه القضايا على موضوع الكتاب الأصلي، فيكون معظم حديثه عن مسائل نحوية، كالذي نراه في حرف الفاء، وحرف اللام، وغيرهما[1].

وشبيه بهذا إشباعه القول في نون التثنية، فقد أطال فيها البحث على نحو لم أره لأحد قبله، فقد تضمن كتابه هذا كل ما جاء في رسالته المطبوعة باسم (علل التثنية) بغير خلاف يذكر[2].

وقد يفسَّر هذا على أنه إنما درس هذه الأدوات لأن كلاً منها يتكون من حرف واحد، لكنه ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن مادة الكتاب منصبة على مباحث علم التصريف.

كما اشتمل الكتاب على مسائل عقلية صرفة، هي أدخل في باب الرياضة والتدريب منها في باب العلم المفيد، فتراه تارة يعلو متن القياس، ويتناول ألفاظاً من المبنيات، فيشرح أصلها، ويذكر الأوجه المحتملة في وزنها لو كانت مشتقة أو مشبهة للمشتق، كقوله: «فإن قلت: فما مثال (إيّا) من الفعل؟ فإن المضمر لا ينبغي أن يمثَّل لأنه غير مشتق ولا متصرف، ولكنك إذا تكلفت ذلك على تبيين حاله لو كان مما يصح تمثيله، لاحتمل أن يكون من ألفاظ مختلفة، وعلى أمثلة مختلفة، فالألفاظ ثلاثة: أحدها أن يكون من لفظ أَوَيْتُ. والآخر من لفظ الآية. والآخر من تركيب أو و. . .»[3] وبعد هذا يأخذ في شرح حال (إيّا) لو كان أصله واحداً من هذه الثلاثة، ويذكر وزنه وحكمه إذا سميت به رجلاً وهو معرفة أو نكرة، إلى آخر ذلك[4] مما لا يدخل في علم اللغة، وإنما هو محض قياسٍ الغرضُ منه الرياضة وشحذ الذهن.

---

(١) انظر فهرس الموضوعات في آخر هذا الكتاب.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٢٥١ ـ ٢٧٦.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٦٥٦.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٦٥٦ ـ ٦٦٣.

وأبو الفتح معجب بهذا أشد الإعجاب، فهو يفخر بأنه جاء في هذه المسألة بما لم يأته أحد قبله، فيقول: «فهذه أحكام تصريف هذه اللفظة، ولست أعرف أحداً من أصحابنا خاض فيها إلى ههنا، ولا قارب هذا الموضع أيضاً، بل رأيت أبا علي وقد نَشَّم فيها شيئاً من القول يسيراً لم يستوف الحال فيه، ولا طار بهذه الجهة، وإن كان ـ بحمد الله والاعتراف له ـ الشيخَ الفاضل والأستاذ المبجَّل. ولو لم يتضمن هذا الكتاب من الكلام على الدقيق أكثر من هذه المسألة لكانت ـ بحمد الله ـ جمالاً له، ومحسّنةً حالَه»[1].

وليس هذا بمستغرب من ابن جني، فهو يندرج ضمن المنهج الذي اختطه لنفسه؛ ألا ترى قوله في التوطئة لهذا الكتاب: «وأجتنب مع ذلك الإسهاب والإطالة، إلا فيما تضمن نكتاً أو أثارَ دفيناً»[2].

إذن هو يرى أن هذه المسائل وأمثالها مما عددناه استطراداً إنما تدخل فيما تضمن نكتاً أو أثار دفيناً، ولا يعدّ ذلك خللاً في التصنيف.

وصف النسخ: اعتمدت في تحقيق كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني على أربع نسخ مخطوطة، وعلى الجزء المطبوع منه سنة **١٣٧٤** هـ ـ **١٩٥٤** م، وهذا بيانها:

١ ـ النسخة المخطوطة الأولى (ب): عدد أوراقها **٣٢٠** ورقة، وتقع في جزأين، الجزء الأول في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، وتحتفظ به تحت رقم **٦٠٢١**، وقد ذُكر في ورقة ألحقت في أوله واشتملت على وصف النسخة، أن هذه النسخة جزآن في مجلد. وتملكتُ صورة منه من معهد المخطوطات العربية في القاهرة الذي يحتفظ بصورة منه برقم **٢٠٦** نحو مصنف غير مفهرس. وعدد أوراق هذا الجزء **١٥٤** ورقة، وفي كل صفحة **١٧** سطراً، ومتوسط كلمات السطر **١١** كلمة. وهذه النسخة بجزأيها مكتوبة بخط نفيس جميل مشكول. وينتهي الجزء الأول بآخر حرف اللام. وأُثبت

(١) سر صناعة الإعراب ص ٦٦٣ ـ ٦٦٤.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٤.

على الورقة التي تسبق صفحة العنوان وفي وسط الصفحة ترجمة موجزة لابن جني، ونصها ما يلي: «سر الصناعة لابن جني. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي المشهور، كان إماماً في علم العربية، قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسي، وفارقه وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه، فرآه والناس حوله يشتغلون عليه، فقال: تزببت وأنت حصرم. فترك ولازمه حتى مهر. وكان أبوه جني مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي. انتهى ملخصاً من ابن خلّكان، رحمهم الله تعالى جميعاً».

وفي أعلى هذه الصفحة ما يلي: «ملك أحقر عباد الله أسد الله، ثم صار لأحقر عباد الله محمد باقر بن أسد الله عفا الله عنه».

وعلى الصفحة الثانية لهذه الورقة فهرست لها الجزء تمت كتابته سنة ١٣٥٠.

وعلى ظهر الورقة السابقة لهذه الورقة ما نصّه: «هذا سر الصناعة لابن جني، محرر قبل تاريخ الستمائة، وهو كتاب قليل الوجود كثير الفائدة، وكان من كتب العلامة ابن هشام، وعليه خطه، ولذا اشتريته، وأوقفته على المدرسة المرجانية كسائر كتبي، وأنا العبد نعمان بن السيد محمود المفتي الشهير بابن الآلوسي سنة ١٣٠٧. ص».

وعلى يمين هذا النص ما يلي: «منه نسخة كاملة في كتب خانة عاطف أفندي في إسلامبول نمرة ٢٤٧٥، ومنه أيضاً جزء في مكتبة الحيدر خانة ببغداد».

وفي النصف السفلي من هذه الصفحة: «لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ ببغداد يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر، رحمه الله تعالى. وجني بكسر الجيم وتشديد النون وبعدها ياء».

وأما صفحة العنوان فقد جاء فيها: «الجزء الأول من كتاب سر الصناعة تأليف الشيخ أبي الفتح عثمان بن جني رحمه الله تعالى. وفيه الجزء الثاني، وهو آخر الكتاب».

وفي وسط الصفحة خاتم ذكر فيه وقفه على المدرسة المرجانية ببغداد، وبين هذين النصين: «ملك أحقر عباد الله أسد الله».

وفي أعلى الصفحة ما نصه: «لشافع بن علي بن عباس عفا الله عنهم. ملكه إلياس بن يوسف بن ناجي الحنفي، ثم عبدالله بن يوسف بن هشام الحنبلي... محمد العمادي».

وفي الزاوية اليسرى العليا فقرة ظهر منها: «الله... عبيد الله بن عبد الطاهر وحَسْبه بدمشق في سنة ٦٦٩». وفي وسط الصفحة إلى الجهة اليسرى: «نظر فيه... محمد بن أحمد...». وفي أسفل الصفحة خاتم مستطيل باسم مكتبة الأوقاف العامة ببغداد.

وأما الجزء الثاني فعدد أوراقه ١٦٦ ورقة، وهو يبدأ من أول حرف الميم، وينتهي بآخر الكتاب. وعلى الصفحة الأولى منه عنوان الكتاب، وفي أعلاها: «ملك أحقر عباد الله أسد الله، ثم صار لأحقر عباد الله محمد باقر بن أسد الله عفا الله عنه». وكتب في آخر هذا الجزء: «بلغ العرض بنسخة أخرى، فصح بحسب الاجتهاد، والحمد لله كثيراً دائماً».

وقد ملكت صورة من هذا الجزء من مكتبة برلين بألمانيا الغربية التي تحتفظ به، ورقمه فيها ٦٤٦٩. وتبين لي بعد مقارنته بالجزء الأول أنه الجزء الثاني من نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد. ولا أدري سرّ انتقاله إلى ألمانيا.

ولم ينص كاتب هذه النسخة على اسمه، ولا على تاريخ نسخه لها.

وقد اتخذت هذه النسخة أصلاً، ورمزت لها بالحرف (ب) وأثبت أرقام أوراقها في هامش هذا الكتاب المطبوع، فوضعت خطاً مائلاً (/) حيث تبدأ الصفحة، وأثبت في الهامش رقم الورقة، وبجانبه (أ) للصفحة الأولى منها، و (ب) للصفحة الثانية.

٢ ـ النسخة المخطوطة الثانية (ش): عدد أوراقها **٢٢٩** ورقة، وفي كل صفحة **١٩** سطراً، ومتوسط كلمات السطر **١٢** كلمة. تحتفظ بها مكتبة شهيد

علي باشا في إستانبول برقم ٢٣٩٤، ومنها صورة شمسية في مكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم ١٤٨٦١ لغة، كما يحتفظ معهد المخطوطات العربية في القاهرة بصورة منها، ورقمها فيه ٥١ نحو، ومنه حصلت على صورة لهذه النسخة.

كتبت النسخة بخط نسخي نفيس جميل مضبوط بالشكل. وعلى صفحة العنوان ما نصه: «كتاب سر صناعة الإعراب. صنعة الشيخ أبي الفتح عثمان بن جني النحوي رحمه الله، إلى أبي بكر عبد الواحد بن عُرْس بن فهد بن أحمد الأزدي». وفي أعلاها: «محمد بن محمد بن محمد البكري حامداً لله ومصلياً على نبيه محمد ﷺ. العشر الأول من شهر...».

وعليها اسم «الحسن بن الطراح» وبجانبه خاتم صغير، وفي الزاوية اليمنى العليا: «تملكه عبد القادر البغدادي لطف الله به في سنة ١٠٧٥».

وتحت العنوان: «نصر الله بن الحسين بن محمد بن الحسين بن محمد ابن الحسن» وأسفل منه اسم «إبراهيم بن أحمد بن...». وفيها أيضاً: «سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ٢٣٩٤». يعني رقم الكتاب في المكتبة. وتحته خاتم ذكر فيه أن الوزير الشهيد علي باشا ـ رحمه الله ـ وقفه ألا يخرج من خزانته. وبجانب الخاتم: «تملكه أحوج خلق المنان الأحد مصطفى بن عبدالله بن إلياس بن الشيخ محمد، عفا عنهم المنان الصمد، في تاريخ سنة ستين وتسعمائة ببلدة قسطنطينية حرسها الله عن البلية». وبعد ذلك ترجمة المؤلف مأخوذة من كتاب مرآة الزمان لسبط بن الجوزي، ونصها: «أبو الفتح عثمان بن جني النحوي اللغوي الموصلي العلامة، له المصنفات، منها اللمع والتلقين والتعاقب وشرح القوافي والمذكر والمؤنث وسر الصناعة والخصائص وشرح شعر المتنبي وغير ذلك. وكان أبوه عبداً رومياً مملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي. وأخذ الأدب عن جماعة منهم أبو علي الفارسي وطبقته، وقرأ عليه النحو عضد الدولة، وكان يتكلم [أو: ينظم. المحقق] وقيل: إنه توفي بالموصل، وكان ثقة صدوقاً،

وتوفي يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة. مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي».

وعلى هوامشها استدراكات وتصحيحات بخط ناسخها. وقد خلت من اسم الناسخ وتاريخ النسخ، وهي مع ذلك نسخة نفيسة يوثق بها، ولا تقل عن النسخة الأولى.

٣ ـ النسخة المخطوطة الثالثة (ل): تحتفظ بها مكتبة ليدن تحت رقم ٤٣١ وعدد أوراقها ١٤٩ ورقة، وفي كل صفحة ٢٧ سطراً، ومتوسط كلمات السطر ١٦ كلمة. كتبت بخط نفيس مضبوط ما عدا الأوراق الست الأول، فقط كتبت بخط كمال الدين بن الهمام، وهو مغاير لخط النسخة وخال من الضبط. وقد تملكت صورة عنها من معهد المخطوطات العربية في القاهرة الذي يحتفظ بصورة عنها برقم ٥٥ نحو مصنف غير مفهرس.

وعلى الصفحة الأولى كتب ما يلي: «سر الصناعة لابن جني، رحمه الله، آمين. هذا الكراس الأول خط الشيخ كمال الدين بن الهمام، رحمه الله». وتحته من الجهة اليمنى: «تملكه الفقير إليه سبحانه مصطفى عفي عنه». ويقابله من الجهة اليسرى: «الحمد لله. ملكه من فضل الله سبحانه بطريق الابتياع الشرعي فقير رحمة ربه عبد الباسط بن محمد بن أيوب المكي الشافعي خطيب بلد الله الحرام سامحه الله، في سنة ٩٤٤... على كل حال. ثم صار من منن الله تعالى في نوبة فقير رحمة ربه الوهاب محمد... ابن أحمد الحطاب، بطريق الشراء الشرعي من مخلفات المرحوم الخطيب عبد الباسط واضع خطه أعلاه، وذلك سنة ٩٩٨».

وفي أعلى الصفحة عدة جمل من أول مقدمة الكتاب.

كتبت هذه النسخة سنة ٥٩٥ هـ بخط عبد الرحمن بن عمار بن جزي، فقد جاء في آخرها ما نصه: «كان الفراغ منه ـ والحمد لله رب العالمين ـ في جمادى الآخرة لإحدى عشرة ليلة خلت منها من سنة خمس وتسعين وخمسمائة، وكتب لنفسه عبد الرحمن بن عمار بن جزي راغباً إلى الله عز

وجل أن يوفقه في القول والعمل، وسائله في العصمة من الفتن ومحذور الخطل والزلل. آمين رب العالمين. ولا حول ولا قوة إلا به، وهو حسبي ونعم الوكيل».

وقد اشتملت هذه النسخة على تعليقات في الهامش، كتفسير معنى كلمة غريبة، وذكر بعض الشواهد االشعرية مما لم يرد في الكتاب، كما أثبت الناسخ في الهوامش أيضاً ما سقط منه عند النسخ.

وتساوي هذه النسخة النسختين السابقتين في الثقة والجودة، ولا شيء يميزها عنهما سوى ذكر اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

٤ ـ النسخة المخطوطة الرابعة (ر): تحتفظ بها مكتبة باريس، ورقمها فيها **٣٩٨٨**. وعدد أوراقها **٢٢٩** ورقة، وفي كل صفحة **٢١** سطراً، ومتوسط عدد كلمات السطر **١٢** كلمة. وعلى الصفحة الأولى منها ما نصه: «كتاب سر الصناعة تأليف الشيخ الإمام أبي الفتح عثمان بن جني ـ رحمة الله عليه ـ على حروف المعجم. للشيخ الإمام الأديب أبي العباس أحمد بن حسن بن نصر الله التاجر، نفعه الله بالعلم، ووفقه لطاعته، بخط الغزّي. وللشيخ الفهامة العالم العلامة عبدالله الدنوشري». وبعد ذلك ما يلي:

كتاب مدّ فيه الشيخ باعه ... بتبيين... والبراعه
به أسرار علم النحو تبدو ... ولا عجب فذا سر الصناعه

وبعده: «صار في نوبة الفقير حسين صانه الله عن... وشين».

وفي أسفل الصفحة خاتم المكتبة، وفي الزاوية اليسرى السفلى كلمات لم أهتد إلى قراءتها. وفي آخره: «فرغ منه الحسين بن عبد الرحمن بن محبوب الغزي للشيخ العالم الأديب أبي العباس أحمد بن نصر الله بن الحسن التاجر، نفعه الله بالعلم، ووفقه لطاعته، وذلك سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة، داعياً لمصنفه وصاحبه وناسخه والناظر فيه بالرحمة والرضوان والفوزفي رياض الجنان برحمة من الله وفضل، والله يحب المحسنين. قوبل فصح، ولله الحمد. بلغ مقابلة وتصحيحاً حسب الإمكان».

كتبت هذه النسخة بخط رديء، وهي خالية من الضبط، وقد كثر فيها التصحيف والتحريف والسقط كما أتت الرطوبة على كثير من أوراقها، فقلّ انتفاعي بها، ولم أستفد منها إلا نادراً، لذا لم أشر إليها في الحواشي إلا إذا انفردت بأمر ليس في بقية النسخ، كتصحيح كلمات، أو تحديد موضع بعض الفقرات.

٥ ـ الجزء المطبوع (ط): صدر عن مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤ م بتحقيق لجنة من الأساتيذ مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبدالله أمين. ويشتمل على ٤٠٪ من حجم الكتاب، يبدأ من أوله، وينتهي بآخر حرف الكاف، ويقع في ٣١٨ صفحة من القطع المتوسط. وقد ذيله المحققون بفهرس للموضوعات وفهرس للشواهد الشعرية فقط.

بقي أمر أحب أن أشير إليه هنا، وهو أن النسخ المخطوطة من كتاب (سر صناعة الإعراب) كثيرة، وقد كنت راغباً في جمع أكبر عدد ممكن منها، لعلي أقف بينها على نسخة بخط المؤلف أو بخط أحد تلاميذه، أو نسخة قرئت عليه، لكن حال دون ذلك القيود التي ضربت على تراثنا في بعض مكتباتنا ومكتبات العالم.

منهجي في التحقيق:

يتلخص المنهج الذي اتبعته في تحقيق هذا الكتاب فيما يلي:

١ ـ قابلت بين النسخ، وأثبت الصواب أو ما هو أولى في المتن في حال وجود خلاف بينها، وأشرت في الحاشية إلى ما في بقية النسخ، بغض النظر عن النسخة التي تشتمل على ما هو صحيح، ولم ألتزم في المتن بنسخة معينة لأن النسخ الثلاث متساوية في الثقة والقيمة، وأما النسخة الرابعة فلم أشر إليها إلا نادراً جداً لقلة الانتفاع بها. وأثبت في الهوامش أرقام أوراق النسخة (ب). وإذا كان ما وقع فيه الخلاف على درجة واحدة من الفصاحة أثبتّ ما في النسخة (ب) أو ما اتفقت فيه نسختان.

٢ ـ خرّجت الآيات الكريمة، فأشرت إلى اسم السورة ورقم الآية فيها، كما خرّجت القراءات من كتب القراءات المعتمدة، وكتب معاني القرآن والتفسير أحياناً.

٣ ـ خرّجت الأحاديث النبوية من كتب السنة أو كتب غريب الحديث والأثر.

٤ ـ خرّجت الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء وأمّات المصادر التي اشتملت على القصائد الطويلة، وكتب التصريف والنحو واللغة والأدب، والمجموعات الشعرية. وحاولت أن أرجع إلى المصادر التي استقى منها المؤلف شواهده، فإذا لم أجد الشاهد فيها أو لم أقف عليها، عرّجت على غيرها مما صُنّف قبل ابن جني أو في عصره، فإن لم أعثر عليه أشرت إلى كتب المتأخرين الذين استشهدوا به.

٥ ـ خرّجت الأمثال وأقوال العرب ومذاهب النحويين والنصوص التي استمدّها المؤلف من كتب سابقيه، فأرجعتها إلى المصادر الأصلية حسب الطاقة والجهد.

٦ ـ شرحت المفردات الغريبة في الشواهد الشعرية والأمثلة النثرية.

٧ ـ صنعت فهارس مفصلة تهدي الباحث إلى بغيته في الكتاب بأقل زمن ممكن، وقد اشتملت تلك الفهارس على: الآيات القرآنية، والحديث النبوي، والأمثال وأقوال العرب، والشعر، والأمثلة اللغوية، والأعلام، والأماكن، والأدوات، والكتب المذكورة في المتن، والمصادر والمراجع، والموضوعات. ولم أذكره نبذة مختصرة عن كل علم من الأعلام التي وردت في متن الكتاب؛ لاقتناعي بأن ذلك إنما موضعه في كتب الطبقات والرجال.

بقي أمر ينبغي أن أنبه إليه، وهو أني عملت في تحقيق الكتاب منذ بضع سنوات، فاضطرني هذا الأمر إلى الاعتماد على أكثر من طبعة لبعض الكتب، ككتاب سيبويه مثلاً، فقد استعنت تارة بطبعة بولاق وتارة بالطبعة التي حققها الأستاذ عبد السلام هارون، فإذا كان ما أشير إليه في الجزأين

الثالث أو الرابع من طبعة الأستاذ عبد السلام هارون لم أذكر الطبعة في الحاشية، وإن كان في الجزء الأول أو الثاني نصصت على الطبعة التي رجعت إليها؛ لأن طبعة بولاق تتكون من جزأين فقط.

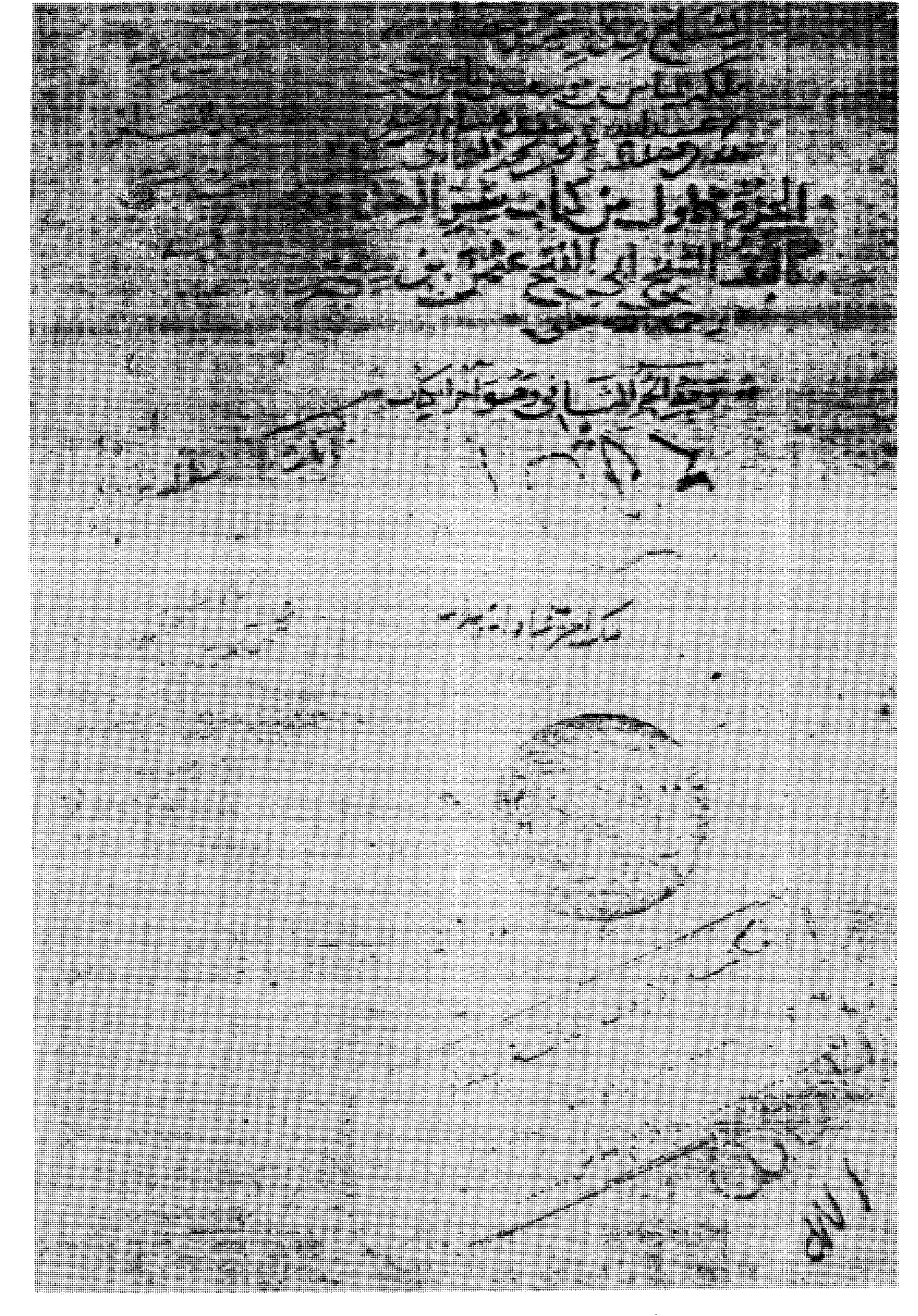
والحمد لله أولاً وآخراً، وبه المستعان..

الدكتور حسن هنداوي

بريدة ١٠ محرم ١٤٠٥ هـ -

٥ تشرين الأول ١٩٨٤ م

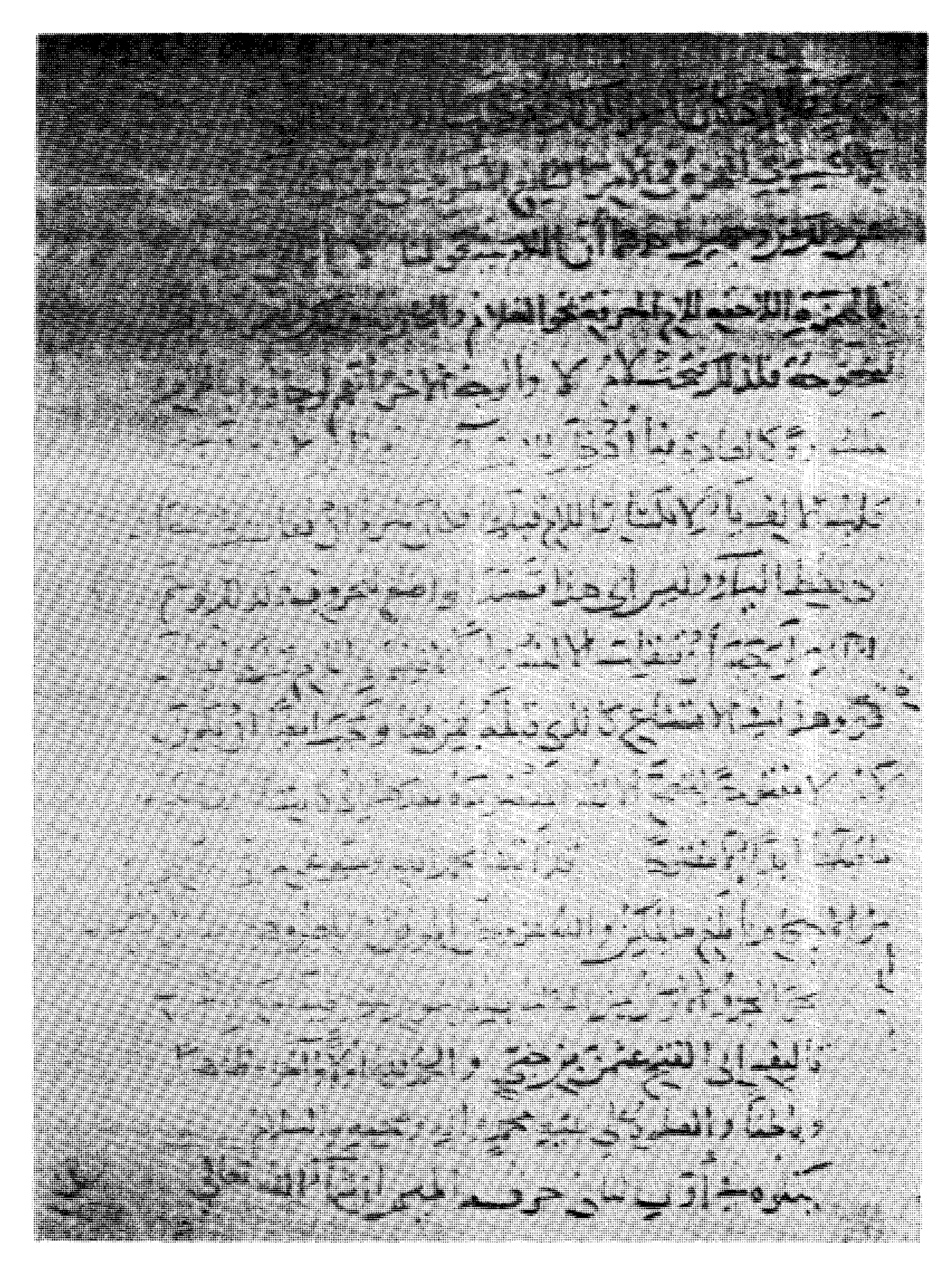




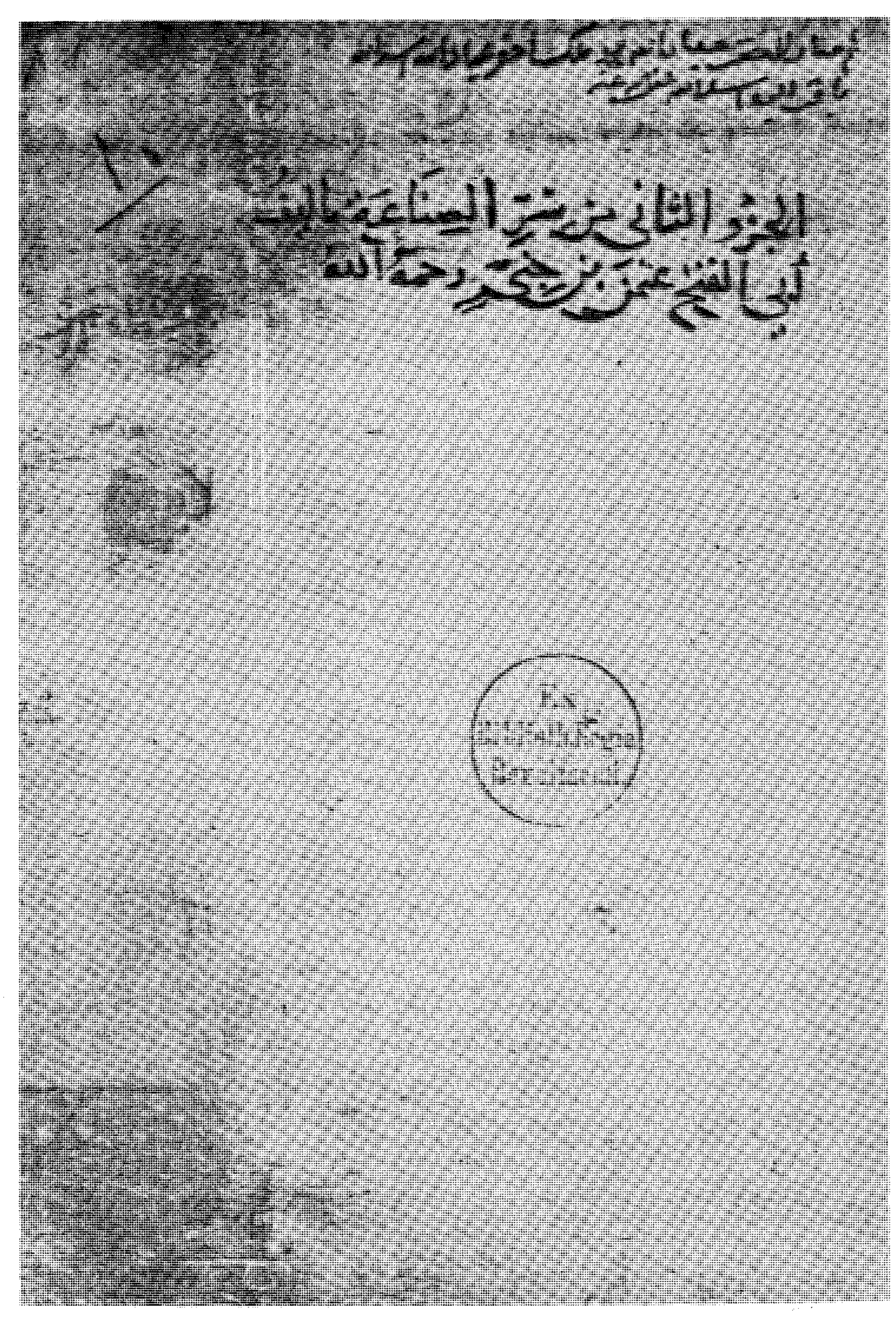
صفحة العنوان للجزء الأول من النسخة (ب)



أول الجزء الأول من النسخة (ب)



آخر الجزء الأول من النسخة (ب)


الجزء الثاني من سر الصناعة تأليف
أبي الفتح عثمان بن جني رحمه الله

صفحة العنوان للجزء الثاني من النسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم

حرف الميم اعلم أن الميم حرف مجهور يكون أصلاً وبدلاً وزائداً
فإذا كانت أصلاً وقعت فاءً وعيناً ولاماً فالفاء نحو مسد ومرس
والعين نحو سمر وعمر واللام نحو قلم وعلم وأما البدل
فقد أبدلت من أربعة أحرف وهي الواو والنون واللام والباء
أما إبدالها من الواو فقولهم فم وأصله فوه بوزن سوط فحذفت
الهاء تخفيفاً كما حذفت من سنة فيمن قال سانهت
وبقيت معه مسانهة ومن شاة ومن شفة ومن عضة فيمن قال عضيهة
ومن استثقال التنوين فوقها بقي الاسم على حرفين الثاني منهما
حرف لين فكرهوا حذفه للتنوين فيجحف به فأبدلوا من الواو ميماً
لقرب الميم من الواو لأنهما شفهيتان وفي الميم هوي في الفم يضارع
امتداد الواو ويدل على أن فم مفتوح الفاء وجودك إياها مفتوحة
في اللفظ هذا هو المشهور في هذه اللفظة فأما ما حكاه أبو زيد وغيره
من كسر الفاء وضمها فضرب من التغيير لحق الكلمة لإعلالها
بحذف لامها وإبدال عينها وأما قول الراجز
يا ليتها قد خرجت من فمه حتى يعود الملك في أسطمه
يروى بضم الفاء من فمه وفتحها فالقول في تشديد الميم عندي أنه

أول الجزء الثاني من النسخة (ب)

[illegible] ويا امرأة [illegible]

كتاب همزة [illegible] أن من العرب من يقول يا زيد [illegible]

أخرجه على التخفيف الذي قدمنا ذكره الهاء [illegible] في الأمر

[illegible] فيه [illegible] قال زهير: فأشبع الحبل منها وأهدا خلقا

[illegible] فيا رجل [illegible] ويا امرأة [illegible]

الواو وغفل المدة غفل الياء غفل [illegible]

هذا آخر كتابنا الموسوم بيسير الصناعة ونرجو أن يكون الله تعالى

قد وفقنا للصواب فيه ولم يحجبنا ورعه عن طريق الرشاد ونعتذر [illegible]

[illegible] وإياه نستغفر من [illegible] ما [illegible]

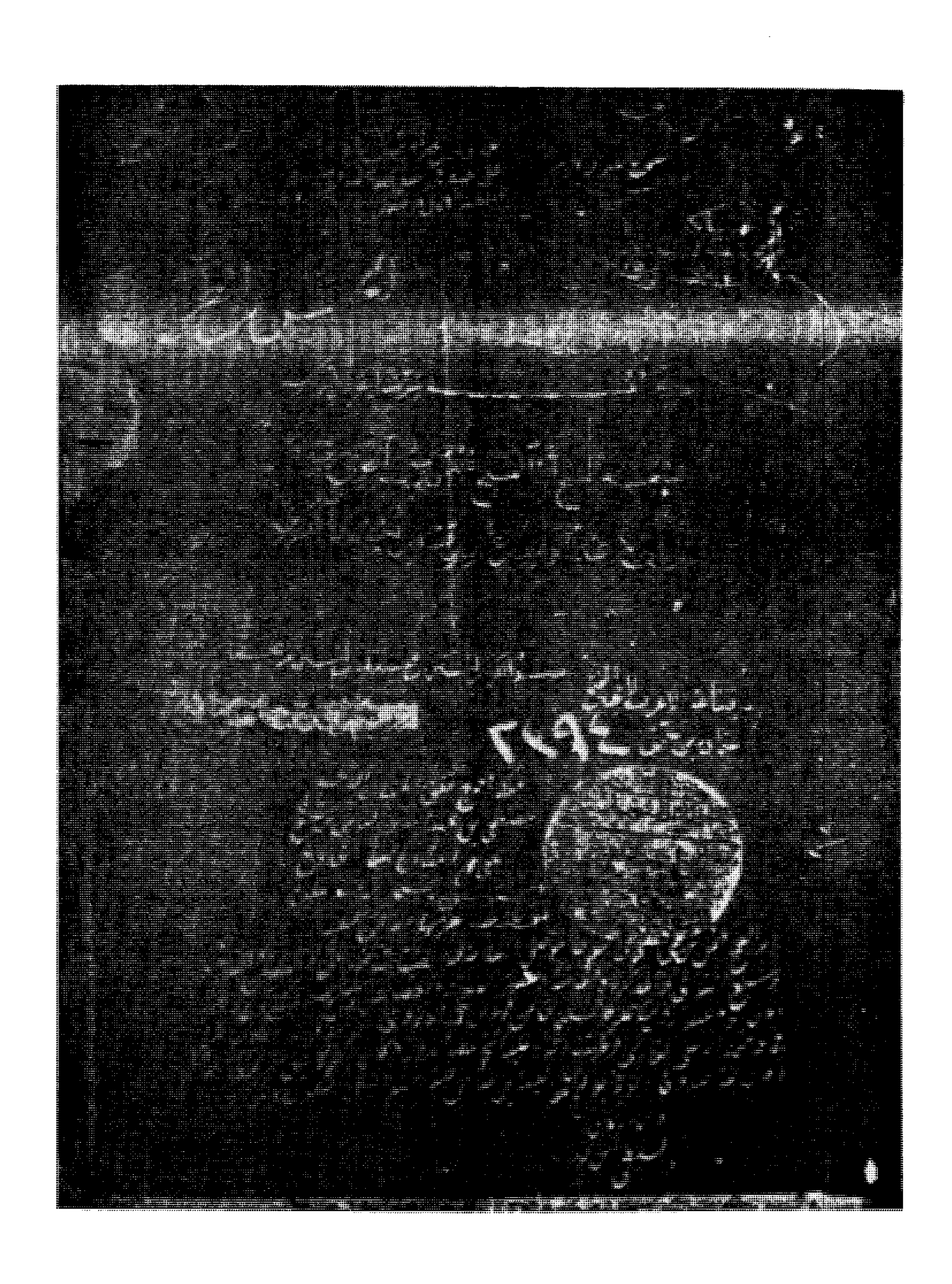
به [illegible] إنه كافينا وعليه توكلنا وصلى الله على النبي الكريم

محمد خاتم النبيين وعلى آله الطاهرين وأصحابه أجمعين وسلم

بلغ العرض بنسخة أخرى [illegible]

بحسب الاجتهاد والحمد لله [illegible]

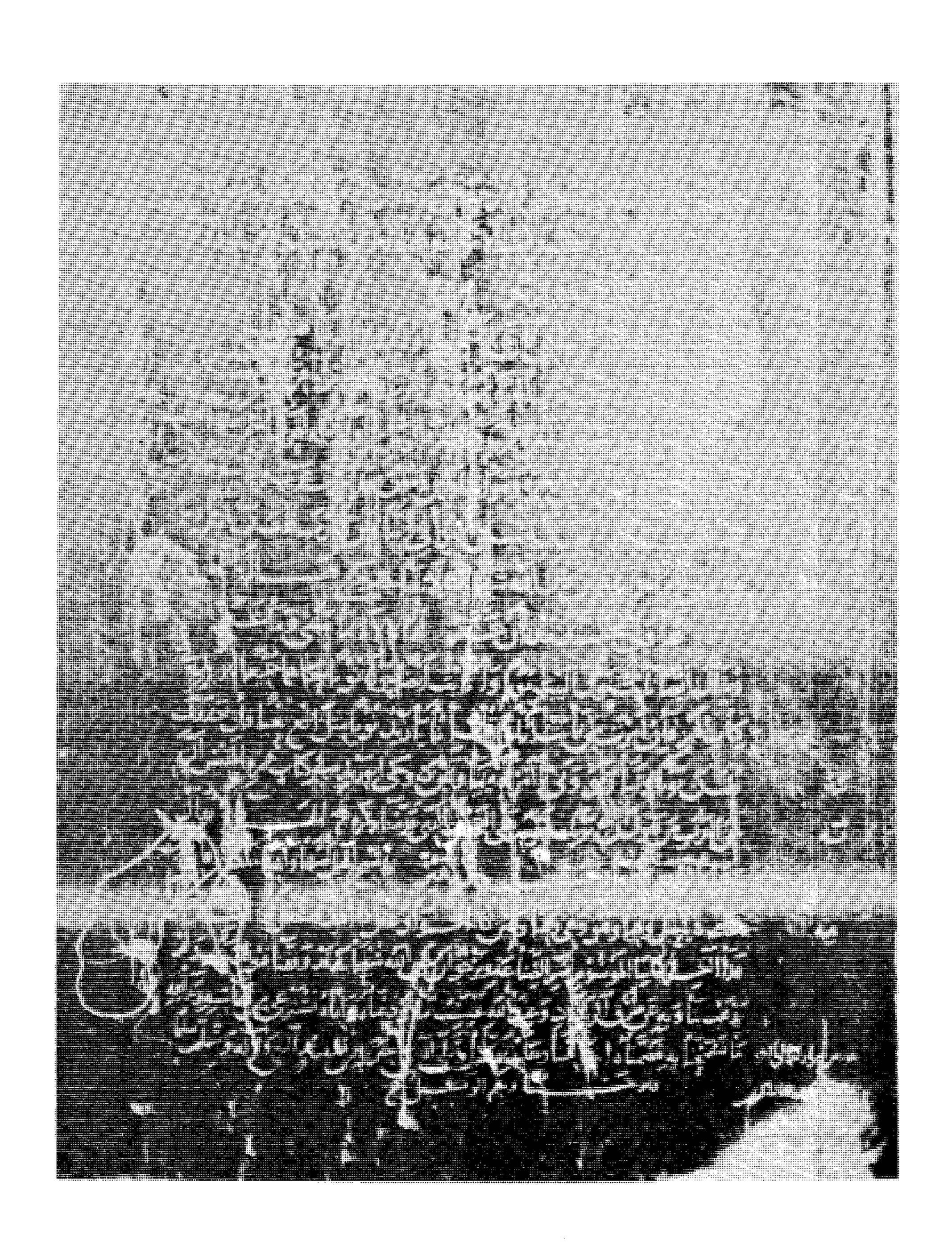
الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)



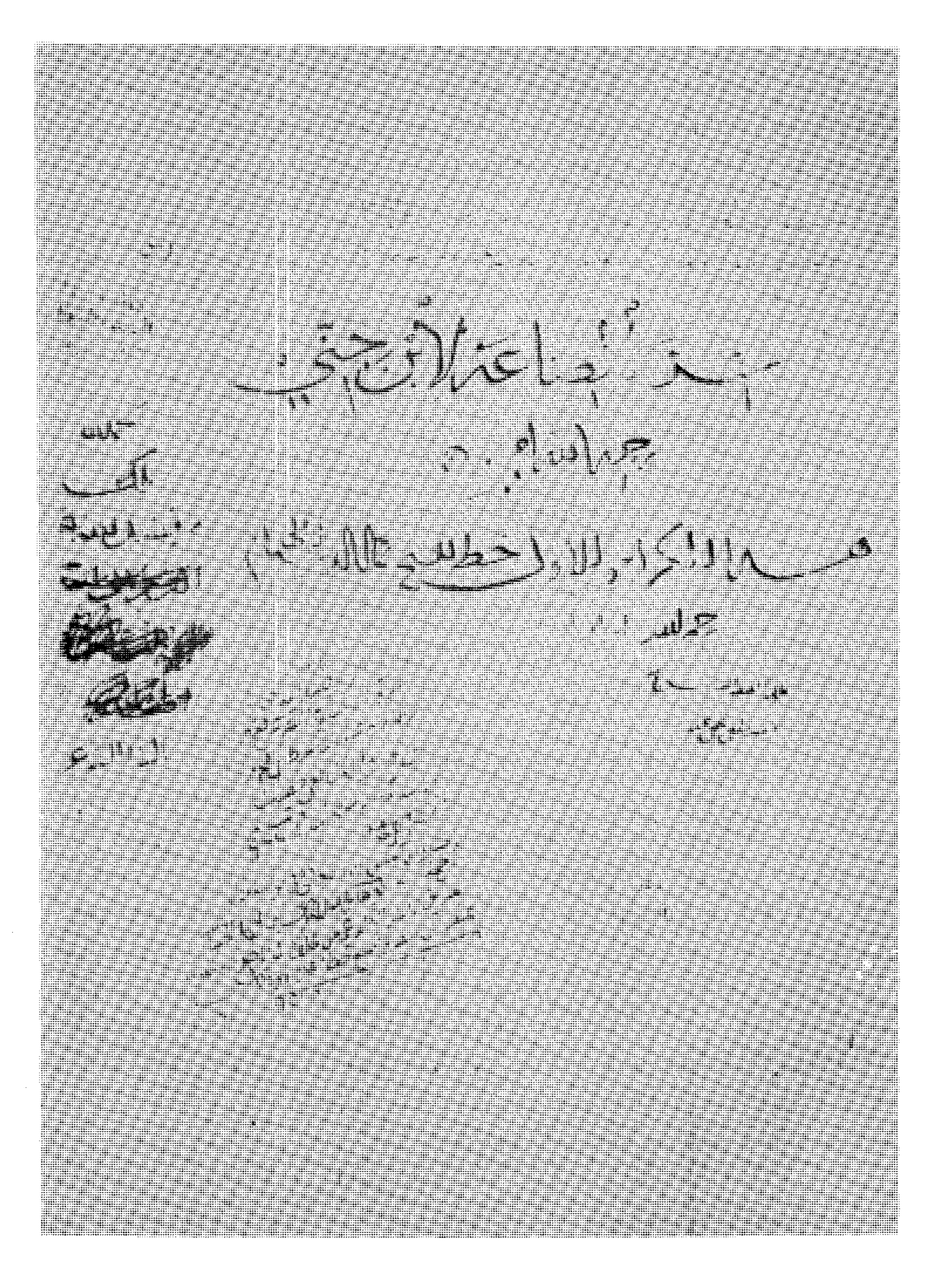
صفحة العنوان من النسخة (ش)



الصفحة الثانية من النسخة (ش)



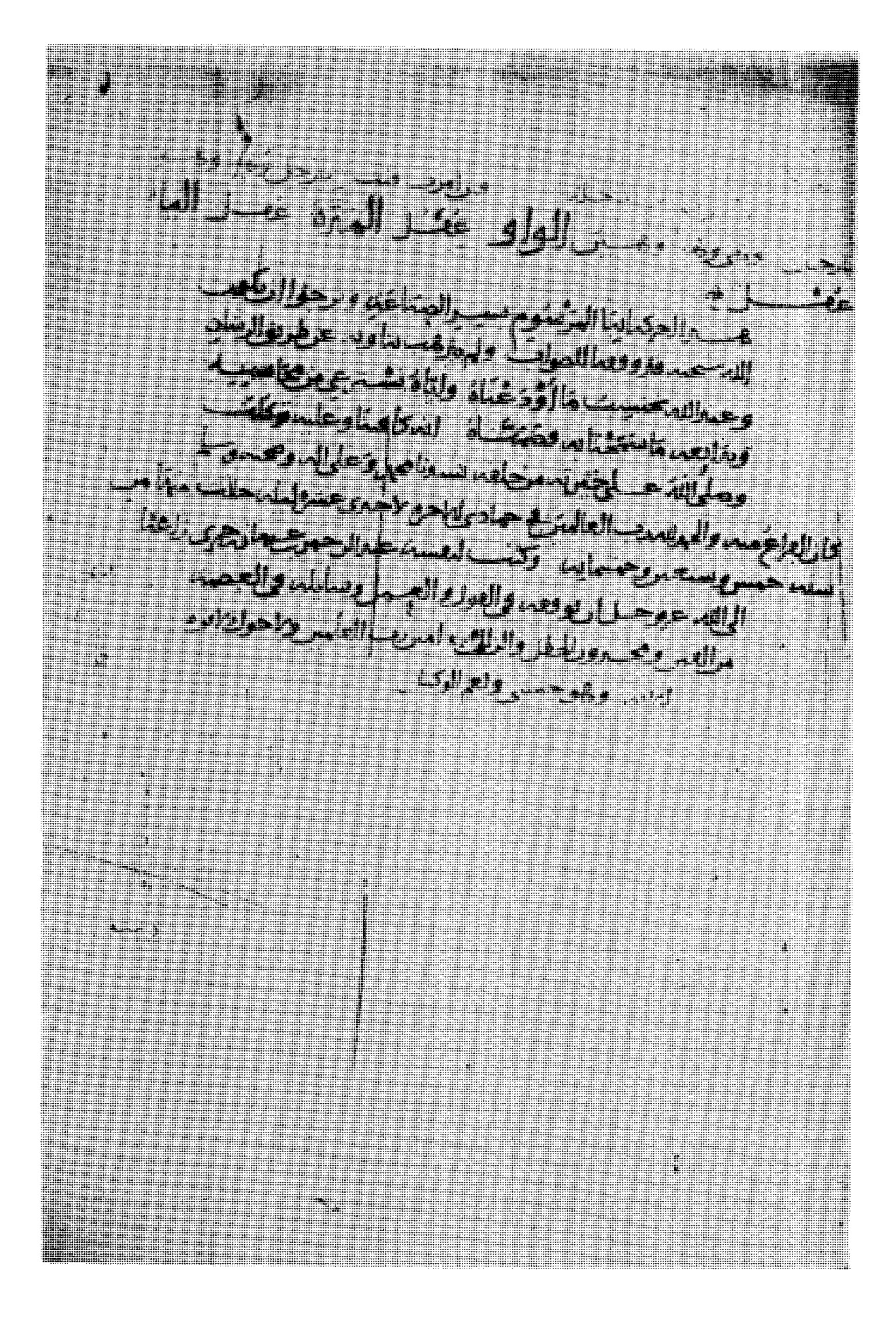
الصفحة الأخيرة من النسخة (ش)



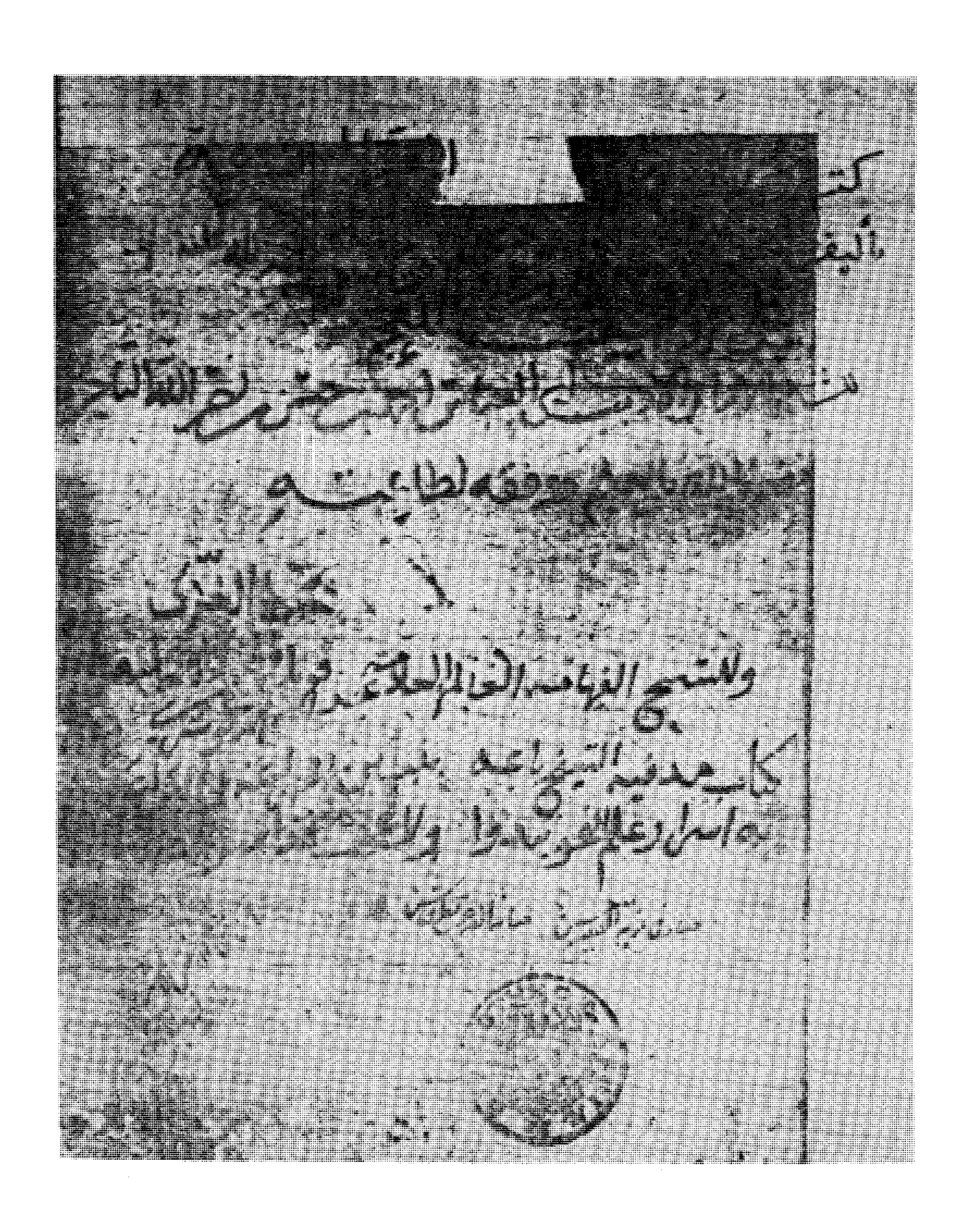
صفحة العنوان من النسخة (ل)

الصفحة الثانية من النسخة (ل)

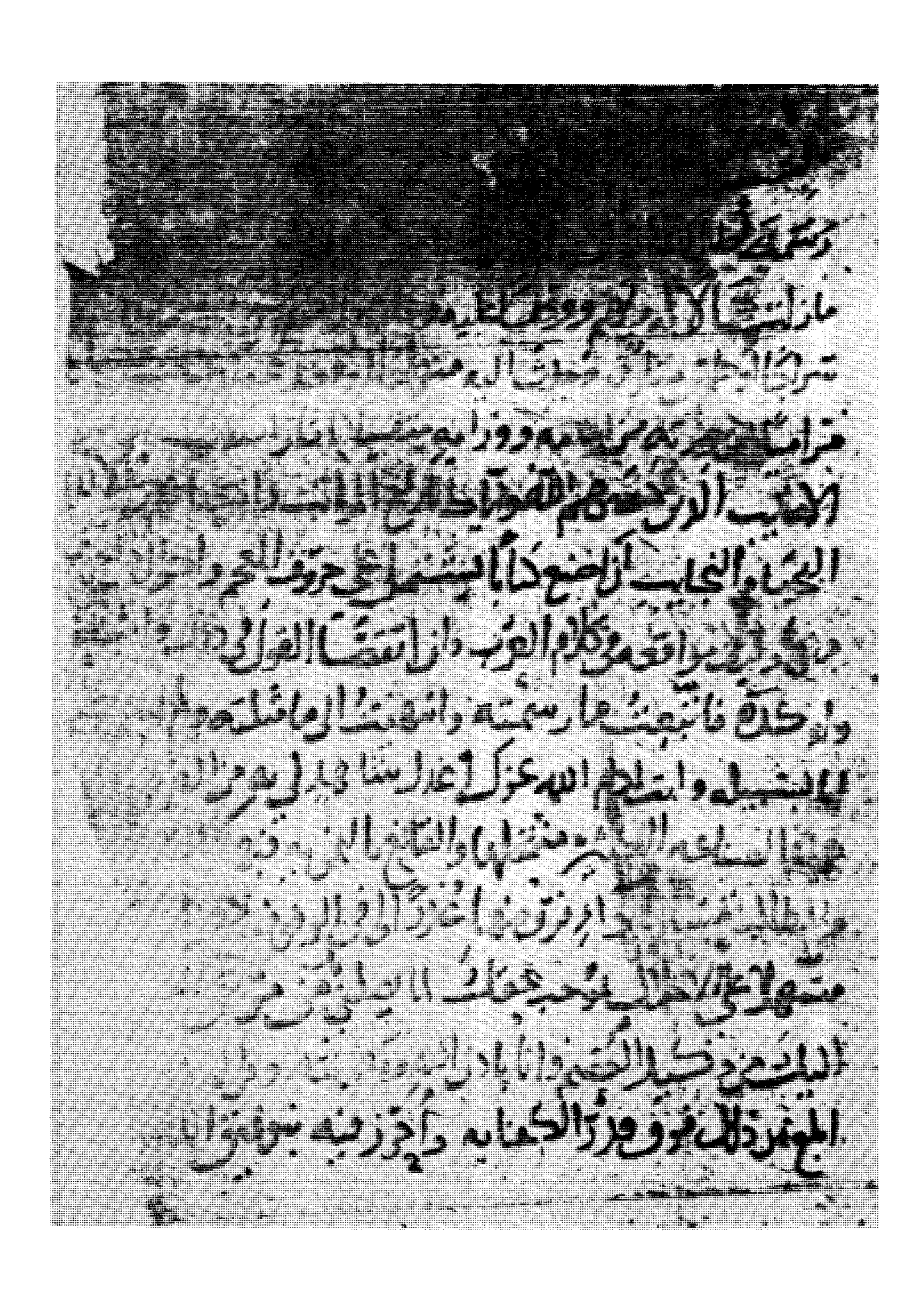
الورقة ٧/ أ من النسخة (ل)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ل)



صفحة العنوان من النسخة (ر)



الصفحة الثانية من النسخة (ر)

الصفحة الأخيرة من النسخة (ر)